النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 660 | من 2 الى 8 يوليوز 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الطبقة العاملة المغربية الوضع الراهن وضرورة التغيير الثوري

09 08

محمد شويا :

ضيف العدد

إن الإصلاحات الجزئية غير كافية لإلغاء الرأسمال لان البورجوازية تبقى متحكمة في وسائل الإنتاج.. الصراع الطبقي يجب أن يمتد إلى الحقل السياسي أي إلى السلطة 15

خصاص اليد العاملة: كيف يرسم تناقض البطالة ملامح الطبقة العاملة المغربية الجديدة؟ 12

رفض تسقيف أسعار المحروقات: عندما تكشف الدولة عن حقيقتها الطبقية 05

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي تقرر مقاطعة الانتخابات 02

كلمة العدد:

مغرب التبعية، تحول عوامل القوة إلى عوامل تخلف

من أخطر الأعطاب التي تتهدد دول التبعية ومن بينها المغرب، هو أن تتحول عوامل القوة الاستراتيجية للبلد إلى عوامل التخلف والتراجع وإضاعة الفرص لبناء اقتصاد وطني متحرر ومتمركز على تنمية البلاد وقوى الإنتاج الضرورية للخروج من التبعية والتخلف.

ففي الحالة المغربية، نقصد بعوامل القوة الاستراتيجية الميزة الأساسية للساكنة، وهي غلبة الشباب في الهرم الديمغرافي، مما يسمح بتطوير القوى المنتجة بشكل هائل. وهذا منجم لا يقدر بثمن عند بقية الشعوب وخاصة تلك البلدان ذات الهرم الديمغرافي المعكوس لما عليه الحال في هرمنا الديمغرافي بالمغرب. والعامل الثاني، هو المتمثل في وجود أكبر احتياطي في العالم من منجم الفوسفات أو الذهب الأبيض المخصب بالأورانيوم.

في هذه اللحظة من تاريخ المغرب، يمكننا الوقوف على عطب التفريط في ثروتنا الشبابية وتضييعها، بل هدرها ورميها في أتون البحار والمحيطات كطعام للأسماك لما يقرر هذا الشباب الهجرة الجماعية عبر الحريك وركوب مخاطر الموت هروبا من واقع البؤس واليأس وانغلاق الآفاق.

أما ثروة الفوسفات التي كان من المنتظر أن تكون هي قاطرة التنمية وخلق نسيج اقتصادي واجتماعي قابل للتطور والتقدم الذاتي، فكان يكفي أن يغلق مضيق هرمز لأسابيع أو بضعة شهور، لتعيش الآلاف من الأسر العامل أربابها في بضع عشرات من الشركات المرتبطة بالمكتب الشريف للفوسفات أو توابعه، لحظة الأزمة وأن يتهددها الفقر والحاجة.

إن قطاع الفوسفات ومشتقاته وكل العاملين فيه يعيش وضعا مأزوما للغاية، ويدفع للتساؤل عن النموذج الاقتصادي والاجتماعي الموضوع والمرسوم من طرف الدوائر المتنفذة في الدولة المغربية. إننا أمام لحظة انكشاف هشاشة النموذج التنموي الذي طبلت له كل الدوائر المنتفعة من الهدر ومن السياسات الفوقية المنفصلة عن مصالح الشعب وخاصة طبقته العاملة وكافة كادحيه وكادحاته وحتى الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطى.

ولأن المناسبة شرط، فإننا نطرح سؤال: هل هذا الهدر والتفريط في مقومات تقدم بلادنا تحظى بالمتابعة والرقابة من طرف الذين من المفترض فيهم القيام بذلك؟ جوابنا على هذا السؤال نستنتجه من موقف النقابات وخاصة المركزيات الأساسية المفروض فيها تأطير شغيلة قطاع المناجم ومشتقاته وكل المحيط به. إننا لم نرصد أي تدخل أو مبادرة جديرة بتنظيم المقاومة لهذا الهدر للثروة الوطنية والتفريط في حقوق الطبقة العاملة. نفس الشيء يمكننا رصده بالنسبة لنقابة الباطرونا التي لم نسمع أو نر لها مبادرة للدفاع على مكونات هذه النقابة من شركات صغيرة أو متوسطة، والمهددة اليوم بالإفلاس والإغلاق. إن النقابات الأساسية، سواء في جانب العمال أو في جانب الباطرونا المتضررة، ملتزمة بالسكوت أو التمويه على الأزمة، وهي بذلك تكون مذعنة لإملاءات السلم الاجتماعي الذي أبرمته مع الحكومة وتوصلت بالمقابل كثمن هذا السكوت أو التبرير لأزمة ولضرورات سيادة جو السلم الاجتماعي.

أما هدر الشباب والثروة التي لا تقدر بثمن، فكانت الأحكام الفاشية الصادرة في حق جيل زيد هو الجواب على من يرفض الحريك ويحتج لنيل حقوقه على أرض الوطن. ثمن أداه الشباب بأرواحهم أو بسنوات السجن والاعتقال.

إنه مغرب التبعية، المريض بثروتيه: شبابه وفوسفاته. لقد تحولت هاتان الثروتان إلى نقمة على الشباب لزرع وترسيخ اليأس والإحباط، وباتت سواحل المغرب هي أبواب الفرار من جحيم يتهدد هذا الشباب. كما تحول الذهب الأبيض المخصب بالأورانيوم، إلى جرح لا يندمل، تسيل منه دماء وخيرات الوطن متدفقة للخارج عبر حسابات لصوص المال العام.

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي تقرر مقاطعة الانتخابات

قررت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي تقرر في اجتماعها يومي السبت والاحد 27 و28 يونيو 2026 مقاطعة الانتخابات التشريعية لشتنبر 2026 بسبب افتقارها لأبسط شروط الديمقراطية، داعية إلى تقوية وتطوير وتوسيع النضال الوحدوي بين جميع القوى المناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية الشاملة
وجاء في البيان الصادر عقب اجتماعها:

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورتها 14 يومي السبت والأحد 6و7 يوليوز2026 ، دورة ما قبل المؤتمر الوطنية السادس الذي سينعقد أيام 9-8-7 غشت المقبل بالرباط.

تحت شعار:

صامدون/آت ومعبؤون/آت لإنجاح المؤتمر الوطني السادس على درب مواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.»

وبعد نقاش عميق وديمقراطي للسياق العام العالمي والإقليمي والوطني الذي يناضل فيه حزبنا ولحصيلة أداء الحزب في كل مجالات اشتغاله وواجهات نضاله منذ المؤتمر الوطني الخامس، وبعد المصادقة على مشروع التقرير السياسي الذي سيقدم للمؤتمر الوطني السادس باسم اللجنة المركزية، وبعد تدارس موضوع الانتخابات التشريعية والجماعية التي ستجري في 23 شتنبر 2026 المقبل وموقف الحزب، وكذا مختلف القضايا السياسية والتنظيمية المرتبطة بإنجاح المؤتمر الوطني السادس للحزب خلصت اللجنة المركزية إلى المواقف الأساسية التالية:

على الصعيد الوطني:

تدعم اللجنة المركزية نضالات الطبقة العاملة المغربية، وتدعو إلى الانخراط في جميع معاركها والعمل على تنظيمها وتوحيدها، كما تدعم نضالات كافة فئات جماهير الشعب المغربي في مواجهة الاستغلال الطبقي والطرد والتسريح والسطو على الأراضي الجماعية وتهميش سكان البوادي ومواجهة البطالة والهشاشة والفوارق الطبقية والمجالية، إضافة إلى تفشي الفساد والريع في مختلف أجهزة الدولة المخزنية.

تدين كافة أشكال القمع الذي تتعرض له نضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من أجل حقوقها ومكتسباتها الاجتماعية ولرفع الظلم والافتراس الطبقي عنها (اعتصام عمال وعاملات سيكوميك - اعتصام الطلبة ضحايا الطرد التعسفي من الدراسة في جامعة القنيطرة - تظاهرات الفلاحين الفقراء في البوادي المغربية في جهات بني ملال والجنوب والغرب وغيرها – نضالات ضحايا الهدم التعسفي للمنازل والفيضانات والزلزل ونضالات المعطلين ...)

تجدد تضامن الحزب مع المحامين/ات في معركتهم/ن ضد محاولة تمرير مشروع القانون المنظم للمهنة والذي يستهدف كرامتهم/ن واستقلالية هيآتهم/ن المهنية ومكتسباتهم/ن الاجتماعية والاقتصادية، ودفاعا عن المحاماة كرسالة إنسانية ودعامة أساسية الحق في المحاكمة العادلة.

تجدد مطلبها بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في السجون المخزنية ووقف حملات القمع والتضييق والمتابعات القضائية في حق مناضلات ومناضلي الشعب المغربي.

تؤكد على حزبنا في مواصلة النضال على درب بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وبناء الجبهة الشعبية الموسعة للتغيير الديمقراطي كمهام راهنة، وتوحيد نضال الشعب المغربي ضد استبداد الكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني وحكومته الرجعية وضد الاستغلال الطبقي.

تثمن جميع المبادرات النضالية الوحدوية بين القوى اليسارية والديمقراطية دفاعا عن مصالح شعبنا في التحرر والديمقراطية والعيش الكريم، وتدعو إلى تقوية وتطوير النضال الوحدوي وتوسيعه وتقعيده في جميع مناطق البلاد.

بالنسبة للانتخابات تؤكد اللجنة المركزية على أن الانتخابات التي ستجري في شتنبر 2026 تفتقد للحد الأدنى من شروط الديمقراطية في ظل الدستور الحالي الممنوح واللاديمقراطي وفي ظل الإغلاق التام للحقل السياسي على القوى المعارضة، وغياب أي مؤشرات حقيقية على اي انفراج سياسي ، ولو في حده الأدنى (- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين - تغيير الدستور شكلا ومضمونا – ابعاد الداخلية عن التحكم في صناعة خرائط الانتخابات والأحزاب – التراجع عن قوانين تجريم الحق في الإضراب - ضمانات حقيقية للحريات العامة ولحرية الصحافة ولحقوق الأحزاب المعارضة- حرية حقيقية للصحافة والحق في الإعلام العمومي - الكف عن تجريم التشكيك في نتائج الانتخابات ومحاولة تجريم موقف المقاطعة – إنهاء التطبيع مع الكيان الصهيوني ومناهضة مشاريع الصهينة ببلادنا...)

وبناء عليه فإنها تقرر مقاطعة هذه الانتخابات الصورية وتدعو الشعب المغربي وطلائعه المناضلة إلى المقاطعة الواعية لها، وتوصي المكتب السياسي بإصدار بيان خاص يبين فيه دواعي المقاطعة ورؤية الحزب للعمل السياسي التحرري من الاستبداد والتبعية والتطبيع وكافة أشكال الفساد التي تعيق بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ببلادنا.

2ـ على الصعيد العالمي:

تؤكد اللجنة المركزية لحزبنا على مواصلة النضال إلى جانب الأحزاب والقوى الماركسية اللينينية لبناء الأممية الشيوعية لتشكل رافعة أممية لوحدة نضالات الطبقة العاملة العالمية وحلفائها قصد مواجهة الاستغلال الطبقي والرأسمالية والكوارث المرتبطة بها من استعمار، بكل أشكاله، وتسعير للحروب وافتراس اقتصادي وتوحش سياسي وعسكري، واستلاب للإنسان وتدمير للبيئة والثقافة والقيم...

تؤكد على استمرار انخراط حزبنا في سيرورة بناء جبهة عالمية واسعة للقوى المناهضة للإمبريالية والاستعمار والصهيونية وللهيمنة الامبريالية الامريكية على العالم باعتبارها العدو الرئيسي لتحرر الشعوب.

تدين بشدة استمرار العدوان الامبريالي الصهيوني على الدول والشعوب. وفي هذا الإطار تدين الحرب على إيران وسيادتها وتشيد بمقاومتها وصمودها، كما تدين الغزو الامريكي لفنزويلا، وتهديداتها لكوبا الصامدة ضد الحصار، إضافة إلى عودة الاطماع الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة بامريكا اللاتينية والقارة الافريقية وبكل بقاع العالم. وتؤكد استمرار الحزب في دعمه لنضال القوى التقدمية والتحررية عبر العالم.

تحيي انتفاضة الشعوب و أحرار العالم من هيئات سياسية ومدنية ومثقفين وطلاب في مواجهة كيان الإبادة الصهيوني وجرائمه الفاشية ضد الإنسانية بفلسطين المستعمرة، وفي فضحها و فضح دور الدول الإمبريالية والرجعية والتوجهات اليمينية الفاشية الداعمة له وخاصة في أمريكا الشمالية وأوربا.

3ـ على صعيد العالم العربي والمغاربي والقاري:

تؤكد اللجنة المركزية على:

الاستمرار في فضح جرائم الكيان الصهيوني والابادة الجماعية المستمرة بفلسطين ومخطط تعميم «التطبيع والاستسلام على دول المنطقة تحت مظلة الامبريالية الأمريكية وتابعيها واستهداف المقاومة بلبنان وجره تدريجيا إلى طاولة «التطبيع» المذل للاستسلام وللتخلص من المقاومة وفرض السيادة المطلقة للصهيونية على المنطقة.

التحذير من خطورة مخططات «الوطن البديل» للشعب الفلسطيني، وتؤكد على أهمية اليقظة والوحدة من أجل مواجهة مخططات القضاء النهائي على المقاومة ومحاولات تفجير الوضع الداخلي الفلسطيني بغزة وكافة فلسطين بدعم من الأنظمة الرجعية بالمنطقة، بعد أن عجزت الابادة الجماعية والتطوير العرقي والتجويع والسجون والقهر والتعذيب الوحشي والاغراء في ثني إرادة الشعب الفلسطيني عن استمرار وحدة المقاومة حتى التحرير الشامل وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كافة أرض فلسطين.

دعم حزبنا الدائم للشعب السوداني ولقواه التقدمية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني في النضال من أجل دحر الديكتاتورية العسكرية وأجنحتها المدعومة من طرف الإمبريالية والرجعيات الإقليمية، ومن أجل الديمقراطية الشعبية للسودان.

اعتبار تأجيج الصراعات بين البلدان المغاربية وإضعاف الروح الوحدوية فيما بينها مخطط إمبريالية صهيوني رجعي مدروس لتكريس التبعية وتفكيك الشعوب ولعرقلة بناء تنمية تكاملية مغاربية تحررية مستقلة عن الأجندات الاستعمارية المتجددة. وتدعو إلى فتح الحدود، وترفض كل تأجيج للعداء بين الشعوب، وتؤكد على أهمية مناهضة التطبيع والتصدي لتغلغل الكيان الصهيوني الإبادي ومخططاته بالمنطقة. كما تؤكد على الدور الطليعي في هذه المعركة للقوى التقدمية وكل قوى التحرر الحقيقية.

الإدانة الشديدة لما تتعرض له القارة الأفريقية من استغلال لشعوبها ونهب منظم لثرواتها من طرف القوى الإمبريالية وخاصة الإمبرياليتين الفرنسية والأمريكية اللتين تؤججان الحروب والصراعات الحدودية والطائفية،، وتدعمان الأنظمة الاستبدادية الرجعية والميليشيات الإرهابية، وخاصة في منطقة الساحل، لضمان استمرار الهيمنة الإمبريالية على القارة. وتدعو شعوب القارة وقواها التقدمية والوطنية إلى توحيد وتصعيد النضال من أجل التحرر من التبعية والإمبريالية والأنظمة الاستبدادية والاختراق الصهيوني المتواصل، ولتحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية الشاملة المتحررة .

اللجنة المركزية

الأحد 28 يونيو 2026

العمال الزراعيون ضحايا الشركات يحتجون أمام مقر وكالة التنمية الفلاحية في الرباط

منذ الساعة الحادية عشرة من يومه الاثنين 22 يوليوز، شهد باب مقر وكالة التنمية الفلاحية بالرباط، توافد عشرات العمال الزراعيين (ازيد من 70 عاملا) من أقاليم القنيطرة وسيدي قاسم وسيدي سليمان، بصفتهم عمالاً لدى الشركات الفلاحية: "SAAG" و"أملاك أملالة" و"حدائق أوريزا" و"هيليستا" و"مليح أكري" وعمال "مجموعة الدرهم". وهي شركات تمثل أطرافاً الى جانب الدولة، في عقود الاستثمار والشراكة، على أراضي الدولة الفلاحية في الأقاليم المذكورة، حيث يستولي أرباب هذه الشركات على أراضي الضيعات الفلاحية منذ سنوات 2006 و2009 و2015.

وردد العمال خلال وقفتهم الاحتجاجية شعارات صوتية، وحملوا لافتات أجمعت كلها على إدانة استفحال السمسرة في أراضي الدولة الفلاحية من طرف المستثمرين المفترضين، حيث عمد أغلب هؤلاء إلى إعادة كراء هذه الأراضي ضداً على القانون وروح الشراكة التي أريد بها تيسير ودعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة، وإحداث فرص الشغل وتحقيق التنمية المحلية.

كما ردد العمال شعارات مدوية طيلة أربع ساعات من الوقفة، تؤكد تشبثهم بحقهم في الإدماج ضمن أي عملية إعادة تفويت للأراضي المتواجدة في سيدي سليمان. وطالب جميع العمال المحتجين بتسلم أجورهم الموقوفة،

وتمتيعهم بالترسيم والتغطية الصحية، وإلغاء قرار فصل أحد زملائهم بسبب تشبثه هو الآخر بحقوقه كاملة، ومساهمته في فضح السمسرة في أراضي ضيعة فلاحية، من طرف أحد برلمانيي المنطقة.

وفي كلمته باسم الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، عبر إدريس عدة، نائب الكاتب العام، للجامعة، عن إدانة الجهات التي تقف وراء استمرار مآسي العمال ضحايا الشركات على أراضي الدولة الفلاحية في بركان وبني ملال وتارودانت. وفيما يهم أوضاع العمال المحتجين، أكد المسؤول النقابي أن هؤلاء العمال هم ضحايا البيروقراطية وعجزها عن حل المشاكل العالقة أمام الفراغات القانونية والعيوب التي رافقت عمليات تفويت أراضي الدولة للخواص. وهم كذلك ضحايا استعمال النفوذ من طرف باطرونا نافذة قامت بتعطيل القوانين والمساطر لحماية مصالحها غير المشروعة ومراكمة الأرباح غير الأخلاقية. كما أشار إلى أن هؤلاء العمال وأبناءهم هم أيضاً ضحايا الفساد، حيث تفوح رائحته من عدد من الملفات موضوع الاحتجاج.

وأكد أن العمال جاؤوا اليوم لا للمطالبة بامتيازات أو فوائد جديدة، بل هم اليوم أمام مقر وكالة التنمية الفلاحية فقط من أجل أجور تم توقيفها منذ حوالي سبع سنوات وأربع سنوات، ومن أجل التمتع بالتغطية الصحية والحق في التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن أجل أن ينتصبوا اليوم شهودا على فشل الدولة في ردع السماسرة المضاربين في الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة.

كما جاؤوا من خلال وقفتهم اليوم لتحميل المسؤولية لوزارة المالية، وتحديدا مديرية أملاك الدولة التابعة لها، وذلك بسبب تفريطها مع سبق الإصرار والترصد في هذه العقارات الفلاحية التي أضحت متروكة للتخريب والترامي والسمسرة. وحمّل نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المسؤولية كذلك لوزارة الداخلية باعتبارها طرفاً في اللجنة الوطنية لتتبع سير الشراكات على أراضي الدولة الفلاحية.

وطالب المتحدث الجهات المذكورة، كل من موقعه ومستوى مسؤوليته، بالتحرك لإنصاف العمال وأسرهم وحماية أراضي الدولة ومواردها عبر التطبيق الصارم للقانون.

كما أخبر الجهات المعنية بأن هذه الوقفة تعد مقدمة لمسلسل من الاحتجاجات المحلية والمركزية التي يرتب لها هؤلاء العمال رفقة أسرهم في إطار جامعتهم، لمواصلة التعريف بمآسيهم التي تتفاقم بسبب توالي الوفيات في صفوف العمال المعنيين، وفضح الجهات المتسببة في هذه المآسي والمطالبة بإنهائها فوراً وبدون مماطلة إضافية.

تقرير الكاتب الجهوي للنقابة

بني تجيت البلدة المفقرة رغم ثرواتها

بلدة بني تجيت جماعة قروية في شرق المغرب وبإقليمه الأكثر تفقيرا وتهميشا : إقليم فجيج. بلدة حُكم عليها بالتفقير رغم غناها بالثروات المعدنية الهائلة ... لكنها ظلت إلى يومنا محرومة من أبسط الحقوق ؛

هنا مواطنون بلا ماء صالح للشرب، وهناك آخرون بلا شبكة كهرباء ، هؤلاء مشردون بلا سكن، وأولئك منازلهم يهددها الوادي، أطفال بلا تلقيح ومستشفى بدون طبيب قار ولا أطر كافية ولا تجهيزات طبية ولا مداومة ليلية .. شباب بدون شغل وبلدة بدون تنمية ..

لم يتوقف الاستغلال المنجمي منذ الاستعمار حتى يومنا، لذلك كان من المفروض أن تكون البلدة مركزا صناعيا متطورا، لكنها بقيت على حالها لأن كل الثروات تهرب منها على شكل مواد خام وبطريقة لا تحترم القوانين الجاري بها العمل، ولأن الدولة لم تكن عندها رغبة حقيقية لتنمية البلدة، لذلك ورغم قدم الاستغلال لا تجد أي مؤسسة لها علاقة بالمنتوج المنجمي .

كان من المفترض أن يكون هنا مركز للتحليلات المعدنية لا أن يقتصر الأمر على الدار البيضاء وبعض المدن التي لا تحتوي على معادن أصلا ، كان من المفترض أن يكون بالبلدة معمل لتهيئة مادة الزنك ومصنع لتثمينها ما دامت متوفرة بكثرة في البلدة، وكان من المفترض أن يكون هناك معمل خاص بتهيئة الرصاص ومصنع لتثمينه، لماذا يستمر نقل هذه التروات في السوق السوداء نحو الدار البيضاء؟ لو كانت هناك رغبة حقيقية لتنمية البلدة لتم تصنيع هذه المواد هنا واستفادت البلدة من ذلك، لكن غابت هذه الإرادة وحل محلها التهميش والتغييب ..

لو كانت هناك رغبة حقيقة لربط التعليم بالحاجيات المحلية وسوق الشغل لتم إنشاء معاهد معدنية وجيولوجية بالبلدة لتكوين أبناء المنجميين في القطاع الحيوي ببلدتهم كي يتمكنوا من الرقي بالاستغلال المنجمي وتطويره ... لكن تلك الرغبة غائبة بفعل الإصرار على تغييب المناطق المنجمية وترك موضوع هذه التروات الدفينة في إطار المسكوت عنه رسميا.

عبد الصادق بن عزوزي

وجدة:
وجدة مدينة الألفية خارج أولويات النقل

في الوقت الذي تعرف فيه مدن مغربية عدة أساطيل حديثة للنقل الحضري، بعضها مندمج مع شبكات الترامواي، تجد ساكنة وجدة نفسها أمام واقع مختلف: نهاية عقد شركة «موبيليس» واستقبال حافلات مستعملة بدل أسطول جديد يليق بمدينة يفوق عدد سكانها نصف مليون نسمة.

وليس الأمر مقتصراً على النقل الحضري فقط، بل يمتد إلى ضعف الربط السككي مقارنة بمدن أخرى عرفت استثمارات متواصلة في البنيات التحتية ووسائل النقل الحديثة.

فهل يُعقل أن تبقى عاصمة جهة الشرق، والمدينة ذات التاريخ العريق والموقع الاستراتيجي، تنتظر حلولاً مؤقتة بينما تتقدم مدن أخرى بخطى ثابتة نحو نقل عمومي يحترم كرامة المواطن؟

إن ساكنة وجدة لا تطالب بامتيازات، بل بحقها في خدمات عمومية حديثة، وآمنة، ومنتظمة، تواكب مكانة المدينة ودورها الاقتصادي والاجتماعي. ويبقى السؤال المشروع: هل تحظى عاصمة الشرق بما يكفي من الاهتمام في سياسات الاستثمار العمومي في مجال النقل، أم أن الوقت قد حان لتدارك هذا التأخر؟

بوسماحة بهلول

تويسيت:
قافلة تضامنية من وجدة إلى تويسيت دعماً للمعتصمين...

في مشهد نضالي يعكس قيم التضامن والوحدة بين مختلف مكونات الحركة النقابية، انطلقت صباح يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 قافلة تضامنية من أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل بمدينة وجدة، بمشاركة أعضاء وعضوات الاتحاد المحلي لنقابات وجدة وعدد من المناضلين والفاعلين النقابيين، في اتجاه جماعة تويسيت بإقليم جرادة، دعماً ومساندة للأخ البشير لطرش وإخوانه من المناضلين الذين يخوضون اعتصاماً وإضراباً عن الطعام أمام مقر الجماعة.

وقد جابت القافلة شوارع مدينة تويسيت وسط أجواء نضالية رفعت خلالها شعارات التضامن والدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، قبل أن تلتحق بمكان الاعتصام أمام مقر الجماعة، حيث عبّر المشاركون عن دعمهم للمعتصمين ومساندتهم لمطالبهم التي يعتبرونها مطالب مشروعة ترتبط باحترام الحقوق وصون الكرامة الإنسانية والنقابية.

وأكد المتدخلون خلال هذه المحطة التضامنية أن هذه المبادرة تأتي في إطار تجسيد قيم التآزر والوحدة النقابية، وتجديد الالتزام بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للشغيلة، ورفض كل أشكال التضييق على العمل النقابي أو المساس بالحريات الأساسية المكفولة دستورياً وقانونياً.

غير أن هذه الوقفة التضامنية تطرح في الآن ذاته مجموعة من الأسئلة التي تتجاوز حدود جماعة تويسيت لتلامس واقع الحقوق والحريات ببلادنا، خاصة ونحن على أبواب استحقاقات انتخابية جديدة خلال سنة 2026.

فكيف يمكن الحديث عن انتخابات ديمقراطية حقيقية في ظل استمرار شكاوى بعض الفاعلين النقابيين والحقوقيين من التضييق على العمل النقابي في عدد من المواقع؟ وكيف يمكن تعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة إذا ظلت بعض الملفات الاجتماعية والحقوقية عالقة دون حلول منصفة؟ وهل تشكل معالجة هذه الاختلالات مدخلاً ضرورياً لتقوية المشاركة السياسية وإعادة الاعتبار للعمل العمومي؟

إن الرأي العام المحلي والوطني مدعو اليوم إلى متابعة ما يجري بجماعة تويسيت وغيرها من المناطق، ليس فقط باعتباره نزاعاً محلياً أو نقابياً، بل باعتباره اختباراً حقيقياً لمدى احترام الحقوق والحريات، ولمستوى التزام مختلف المؤسسات بمبادئ الحوار والإنصاف وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، يظل الرهان الأساسي هو توفير مناخ يسوده احترام الحقوق الدستورية والحريات العامة، بما يعزز ثقة المواطنات والمواطنين في المؤسسات ويجعل من المشاركة السياسية أداة للتغيير والتنمية، لا مجرد محطة انتخابية عابرة.

ويبقى السؤال مطروحاً: هل ستشكل سنة 2026 فرصة لتعزيز دولة الحقوق والمؤسسات وتكريس الحوار الاجتماعي واحترام العمل النقابي، أم أن الملفات العالقة ستظل تؤثر على مناخ الثقة المطلوب لإنجاح أي استحقاق ديمقراطي؟

محمد علاي مناضل نقابي

الجمعية المغربية لحقوق الانسان:

لا لتصفية استقلالية المحاماة، وحصانة الدفاع جزء لا يتجزأ من الأمن الحقوقي للمواطنات والمواطنين

يتابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بقلق شديد، الإصرار الحكومي المنهج على تمرير مشروع القانون رقم 66.23 المنظم لمهنة المحاماة، عبر مخططات تشريعية تراجعية وأساليب ملتوية وضيقة غير ديمقراطية، أقصت المقاربة التشاركية الحقيقية، وداست بالأقدام على الملاحظات الجوهرية والمطالب المشروعة التي رفعتها المؤسسات التمثيلية للمحامين وفي مقدمتها جمعية هيئات المحامين بالمغرب، التي تعد من الموقعين على الميثاق الوطني لحقوق الانسان سنة 1990 والمحين سنة 2013.

إننا في الجمعية نرى، انطلاقا من خطنا النضالي المنحاز كليا لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، في هذه الهجمة التشريعية حلقة خطيرة ضمن مسلسل تراجعي تصفوي أوسع، يستهدف تجفيف منابع النضال، وتطويق الحريات العامة، وإفراغ منظومة العدالة من ضماناتها الحقوقية، وفي مقدمتها المحاكمة العادلة وحق الدفاع. فالمحاماة بالمغرب لم تكن يوما مجرد مهنة خدماتية أو مرفق إداري تابع لأهواء السلطة، بل كانت عبر التاريخ حصنا حقوقيا عتيدا، وملاذا آمنا لمؤازرة المعتقلين السياسيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشطط في استعمال السلطة.

وتأسيسا على الالتزام الأخلاقي والنضالي الذي رفعه المحامون أمام المؤسسة التشريعية تحت شعار: "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا"، يعلن المكتب المركزي تضامنه المطلق واللامشروط مع هيئة الدفاع بالمغرب وإطاراتها المناضلة في كافة معاركها البطولية، لصد الوصاية المقنعة ومحاولات التدجين ونقض العهود التي تقودها السلطة التنفيذية؛ ويعرب عن رفضه القوي لهذا التحول الخطير، من فلسفة الإصلاح التشاركي القائم على البناء المشترك، إلى منطق الانفراد وفرض الأمر الواقع، الساعي لإعادة هندسة بنيان العدالة على مقاس اعتبارات سياسية وحزبية ضيقة، وضعت التوافق في دائرة الشك بدل دائرة الثقة.

كما يسجل، بخطورة بالغة، أن هذا المشروع ما زال محملا بمقتضيات تحكمية، تمس بالعمق التنظيم الذاتي للمهنة، وتفتح الباب لتدخل الإدارة في الشؤون المالية والإدارية والتأديبية للهيئات؛ وهي التجاوزات والخروقات البليغة، التي عرتها رسالة المقررة الأممية الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، مارغريت ساترثويت؛ حيث أكدت بالدليل الحقوقي القاطع أن بنود هذا المشروع (خاصة المواد من 10 إلى 15، ومن 90 إلى 100) تشكل تراجعا خطيرا عن مبدأ التنظيم الذاتي، وتصادر استقلالية الهيئات المهنية لصالح هيمنة وزارة العدل. إن التضييق على حرية المرافعة (المادة 110)، وفرض شروط تعجيزية وإقصائية لولوج المهنة تكرس ندرة الخدمات القانونية وتضرب الولوج العادل للعدالة، ومنح النيابة العامة سلطة التحكم في التأديب المهني (المواد 70-60)، وإجازة تفتيش مكاتب المحامين (المواد 75-72) بما يستبيح السر المهني وحصانة التواصل، ليس ضربا لقطاع فئوي، بل هو تقويض مباشر لحق المواطنين والمستضعفين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الوصول إلى دفاع حر، جريء ومستقل.

وفي نفس السياق يدين المكتب المركزي التوجه الاستقوائي، بنية تفكيك المنظومة الاجتماعية والتضامنية المستقلة للمحامين، التي شيدتها الأجيال بتضحياتهم لتأمين كرامة المرضى والأرامل والأيتام، ويعتبرها طعنة للاستقلال الاجتماعي والمالي لجسم المحاماة.

وبالمناسبة يذكر الدولة المغربية، التي حاولت التستر وراء ردها المكتوب الموجه لجنيف في 15 يونيو، بأن استقلال المحاماة ليس امتيازا مهنيا أو منحة تجود بها حكومة، بل هو أمانة لحماية المجتمع وضمانة دستورية أصيلة، لا تملك الأغلبيات العددية العابرة سلطة مصادرتها.

إن الجمعية تعتبر معركة المحامين معركة وجود للحركة الحقوقية والديمقراطية بأسرها، وتدعو كافة القوى الحية والمنظمات المدنية والنقابية إلى التكتل في جبهة موحدة لمواجهة هذا التغول، مؤكدة انخراطها الميداني والترافعي، ودعمها لكافة الأشكال الاحتجاجية والتصعيدية المشروعة حتى سحب هذا المشروع التراجعي، والعودة إلى حوار مؤسساتي حقيقي يفضي إلى توافق يحصن المكتسبات.

كما تطالب مجلس النواب، خلال القراءة الثانية، بتحمل مسؤوليته التاريخية والسياسية في صيانة روح الدستور؛ فالعدد يمنح سلطة التصويت لكنه لا يعوض الحكمة، ولا يفضي إلى فرض احترام المؤسسات ومنع تغول السلطة وتقويضها للضمانات اللازمة والملازمة لإقامة العدل وحق الدفاع.

كما تناشد الجمعية، في ذات الوقت، الجهات المخول لها دستوريا ممارسة حق الإحالة على المحكمة الدستورية، استخدام صلاحياتها لقطع الطريق على القوانين الماسة بجوهر الحقوق والالتزامات الدولية للمغرب.

إن قوة الدول لا تقاس بقدرتها البيروقراطية على فرض تشريعات الأمر الواقع، بل بمدى صونها للضمانات التي تمنح القوانين مشروعيتها. وسيسطر التاريخ بمداد من فخر أن المحامين المغاربة لم يصمتوا، ولم يساوموا، ولم يتراجعوا دفاعا عن مجتمع يحتكم إلى القانون لا إلى موازين القوى العابرة؛ فلا محاكمة عادلة دون دفاع مستقل، ولا دفاع مستقل دون محاماة حرة، موحدة ومحصنة.

عن المكتب المركزي:
الرباط، في 29 يونيو 2026.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

مسيرة وطنية بالدار البيضاء

في بلاغ لها بتاريخ 17 يونيو 2026 قررت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظيم مسيرة وطنية يوم الأحد 28 يونيو 2026. وحسب هذا البلاغ ، ارتبط القرار بالمطالبة بمجموعة من الحقوق والمطالب الاجتماعية حماية للقدرة الشرائية وتحسين الدخل بالزيادة العامة في الأجور والمعاشات، ومراجعة الضريبة على الدخل و فتح آفاق تشغيل الشباب المعطل ، وتنفيذا للالتزامات السابقة، واحترام مضمون الاتفاقات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالعمل النقابي أعلنت المركزية النقابية في بلاغها رفض كل أشكال التضييق على الحريات النقابية ، وطالبت بوقف الطرد والتعسف والمتابعات المستهدفة للممثلات والممثلين النقابيين، وضمان الحق في التنظيم والاحتجاج السلمي والإضراب انسجاما مع المواثيق الدولية للعمل. وتبعا لهذا البلاغ أصدرت الهيئات السياسية لليسار المناضل و منظمات حقوقية تأييدها لتنظيم المسيرة ودعت مناضليها إلى الانخراط فيها ، تأييدا لمطالب الطبقة العاملة المغربية وعموم المأجورين بل و حماية لمصالح عموم الطبقات الشعبية المكتوية بنار أوضاع الهشاشة والغلاء الفاحش والفساد المستشري في كل اوصال الدولة .

و تنفيذا لهذا القرار نظمت مسيرة وطنية حاشدة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين ، وما لفت الانتباه ،خاصة، المشاركة الواعية للطبقة العاملة بضرورة التماس كل الأشكال النضالية والاحتجاجية في سبيل تحقيق المطالب المشروعة للطبقة العاملة. وهمت الشعارات التي صدحت بها حناجر المشاركين في هذه المسيرة مختلف هذه المطالب ، ومنها شعار « كيف تعيش يامسكين المعيشة دار جنحين» للتعبير عن الغلاء الفاحش الذي صمت المحكومة المخزنية آذانها منذ مدة عن الاحتجاجات بشأنه، ثم شعار « فوسفاط وجوج بحورا عايشين عيشة مقهورة : الذي يحيل على المعاناة من الغلاء ويدل على وعي الطبقة العاملة والشعب بأن الغلاء مرتبط بالفساد والاحتكار واستغلال ثروات الشعب المغربي من طرف حفنة من الأوليغارشية والعائلات المتنفذة ،ثم شعار «الإضراب حق مشروع والمخزن مالك مخلوع» للاحتجاج ضد ضرب الحريات والحقوق النقابية ومنها حق الإضراب الذي تعمل الدولة المخزنية على الإجهاز عليه رغم تنصيص المواثيق الدولية على ومنها الاتفاقية رقم 87 الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم.

لقد جسدت المسيرة، إضافة إلى ضرورة الاحتجاج المتواصل لتحقيق المطالب ، وتنويع أشكال الاحتجاج وتصعيده إلى مستويات تتطابق ومستوى عدم تجاوب الدولة مع المطالب. كما أبانت ، من خلال مواقف اليسار المناضل وخاصة دعوة هيئاته مناضليها إلى الانخراط الفاعل في المسيرة ، تكريسا للعمل الوحدوي الذي انخرطت فيه هذه القوى منذ اجتماع قياداتها يوم 22 ماي 2026 والذي أكدت فيه ضرورة العمل الوحدوي بالانخراط في أشكال نضالية وحدوية من أجل تحقيق الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية .

رفض تسقيف أسعار المحروقات: عندما تكشف الدولة عن حقيقتها الطبقية

حسن أوالحاج

ليست أهمية قرار رفض تسقيف أسعار المحروقات في نتائجه الاقتصادية المباشرة فقط، بل في كونه يكشف، بصورة مكثفة، طبيعة السلطة السياسية وحدود الديمقراطية الليبرالية في مجتمع رأسمالي تابع. فمثل هذه اللحظات لا تُظهر فقط كيف تُتخذ القرارات، بل تكشف أيضاً لمن تُتخذ، ومن يدفع ثمنها، ومن يملك القدرة على فرض مصالحه داخل أجهزة الدولة.

إن الخطاب السائد يقدم المسألة باعتبارها نقاشاً تقنياً بين أنصار «حرية السوق» وأنصار «التدخل في الأسعار». لكن هذا التوصيف يخفي جوهر القضية. فالسؤال الحقيقي ليس: هل يجب تسقيف الأسعار أم لا؟ بل: من يملك الحق في الاستفادة من الثروة المنتجة اجتماعياً؟ ومن يتحمل كلفة الأزمات الدورية للرأسمالية؟

منذ تحرير أسعار المحروقات، جرى تقديم السوق باعتباره الآلية المثلى لتنظيم القطاع. غير أن الماركسية تعلمنا أن السوق ليس مؤسسة طبيعية أو محايدة، بل علاقة اجتماعية تعكس موازين القوى القائمة داخل المجتمع. وحين تترك سلعة استراتيجية كالمحروقات لمنطق الربح الخاص، فإن ما يتحرر فعلاً ليس السوق، بل قدرة الرأسمال على نقل أعباء الأزمات إلى الطبقات الشعبية.

إن العامل الذي يذهب إلى عمله، والفلاح الذي ينقل إنتاجه، والمتقاعد الذي يقتطع من معاشه لتغطية تكاليف النقل، لا يقررون أسعار المحروقات. أما الشركات الكبرى فتستطيع تحويل تقلبات السوق العالمية إلى أرباح محلية، مستفيدة من مواقعها الاقتصادية ومن قربها من دوائر القرار. وهنا يتجلى المعنى الحقيقي لما سماه ماركس «السلطة الاقتصادية للرأسمال»، أي القدرة على جعل مصالح فئة محدودة تبدو وكأنها مصلحة المجتمع كله.

لكن الأهم من القرار نفسه هو ما يكشفه عن وظيفة المؤسسات. فمجلس المستشارين، مثل غيره من مؤسسات الدولة، لا يعمل في فراغ. إنه جزء من بنية سياسية واقتصادية تشكلت تاريخياً لحماية شروط إعادة إنتاج النظام القائم. لذلك فإن النقاش لا ينبغي أن ينحصر في لوم هذا الحزب أو ذاك، أو هذه الأغلبية أو تلك المعارضة. فالمشكلة ليست في الأشخاص بقدر ما هي في البنية التي تجعل حماية الربح الخاص أولوية تتقدم على الحاجات الاجتماعية.

إن الرأسمالية التابعة لا تكتفي باستغلال العمل، بل تجعل المجتمع بأسره رهينة لتحركات السوق العالمية. فكل ارتفاع في أسعار النفط العالمية يُحوَّل فوراً إلى عبء على الجماهير، بينما لا تُطرح مسألة توزيع الأرباح أو مراقبة الاحتكارات أو إعادة بناء السيادة الطاقية بنفس الجدية. وهكذا يُطلب من الكادحين دائماً التكيف مع «الواقع الاقتصادي»، بينما لا يُطلب من الرأسمال التكيف مع الواقع الاجتماعي.

لقد أوضح لينين أن الدولة ليست حكماً بين الطبقات، بل أداة لتنظيم سيطرة طبقة على أخرى. ولا يعني ذلك أن كل قرار تتخذه الدولة يصدر مباشرة بأوامر الرأسماليين، بل إن بنية الدولة نفسها مصممة بحيث تجعل ما يخدم استمرار النظام الرأسمالي يبدو الخيار الأكثر «عقلانية» و«واقعية». وهكذا تتحول أرباح الشركات إلى ضرورة اقتصادية، بينما تتحول مطالب العمال والكادحين إلى «عبء على الميزانية» أو «تهديد للاستثمار».

إن رفض تسقيف الأسعار يكشف أيضاً حدود الإصلاحية الاقتصادية. فالتسقيف نفسه، رغم أهميته بالنسبة للجماهير الشعبية، لا يمس جوهر المشكلة. لأنه يظل إجراءً دفاعياً داخل نفس المنظومة التي تنتج الغلاء والاحتكار والتفاوت الاجتماعي. فحتى لو تم إقرار التسقيف، ستظل آليات تراكم الثروة في يد الأقلية قائمة، وستظل وسائل الإنتاج والتوزيع والطاقة خاضعة لمنطق الربح لا لمنطق الحاجة الاجتماعية.

ومن هنا فإن السؤال الماركسي الجذري لا يتوقف عند سقف الأسعار، بل ينتقل إلى سؤال الملكية والسلطة:

من يملك قطاع الطاقة؟

من يحدد أسعارها؟

ومن يستفيد من فائض القيمة المتولد داخل هذا القطاع؟

إن جوهر الصراع ليس بين تسقيف وعدم تسقيف، بل بين اقتصاد يُدار وفق الحاجات الاجتماعية، واقتصاد يُدار وفق متطلبات التراكم الرأسمالي.

كما أن هذا القرار يكشف جانباً آخر من الأزمة: أزمة التمثيل السياسي. فحين تتسع الهوة بين ما تحتاجه الأغلبية الشعبية وما تنتجه المؤسسات، يصبح البرلمان أقل تعبيراً عن الإرادة الشعبية وأكثر تعبيراً عن موازين القوى الاقتصادية السائدة. عندها لا تعود المشكلة في نتائج التصويت فقط، بل في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة نفسها.

إن الرأسمالية التابعة لا تكتفي باستغلال العمل، بل تجعل المجتمع بأسره رهينة لتحركات السوق العالمية. فكل ارتفاع في أسعار النفط العالمية يُحوَّل فوراً إلى عبء على الجماهير، بينما لا تُطرح مسألة توزيع الأرباح أو مراقبة الاحتكارات أو إعادة بناء السيادة الطاقية بنفس الجدية. وهكذا يُطلب من الكادحين دائماً التكيف مع «الواقع الاقتصادي»، بينما لا يُطلب من الرأسمال التكيف مع الواقع الاجتماعي.

إن الدرس الأعمق الذي يمكن استخلاصه من هذه القضية هو أن معركة الأسعار ليست منفصلة عن معركة السلطة. فكلما بقيت القرارات الاقتصادية الكبرى خارج رقابة المجتمع، ستظل الأغلبية تدفع ثمن الخيارات التي لا تملك سلطة اتخاذها.

ولهذا فإن النضال ضد غلاء المحروقات لا ينبغي أن يُختزل في المطالبة بتسقيف الأسعار، رغم شرعية هذا المطلب وأهميته، بل يجب أن يُدرج ضمن معركة أوسع ضد الاحتكار والريع والتبعية، ومن أجل بناء قوة اجتماعية منظمة قادرة على فرض أولويات الأغلبية الشعبية على الدولة والاقتصاد معاً.

في النهاية، لا يكشف رفض تسقيف أسعار المحروقات فقط عن موقف من الأسعار، بل يكشف عن حقيقة أكثر عمقاً: أن الدولة في المجتمع الطبقي لا تُقاس بما تقوله عن العدالة الاجتماعية، بل بالطبقات التي تحمي مصالحها عندما يتعارض الربح مع حاجات الناس.

تنشر الجريدة في صفحة التحليل السياسي التقديم حول السياق الذي أنجز فيه التقرير السياسي الذي قدم للجنة المركزية في دورتها 14 يومي السبت 27 والأحد 28 يونيو2026 تحت شعار:

« صامدون/ات ومعبؤون/ات لإنجاح المؤتمر الوطني السادس على درب مواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة»

قصد تقديمه للمؤتمر السادس للحزب:

ينعقد المؤتمر الوطني السادس في ظل أوضاع دولية وإقليمية وطنية يمكن تركيز أبرز سماتها فيما يلي:

-على الصعيد الدولي:

- أزمة مالية واقتصادية خانقة ومتواصلة بسبب ميل معدلات الأرباح للانخفاض وخصوصا منذ انفجار أزمة 2008 وتداعيات كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا والحرب الإمبريالية الصهيونية على فلسطين وإيران ولبنان واليمن.

-أدخلت الأزمة الاقتصاد الرأسمالي في بلدان الغرب الإمبريالي في سيرورة ركود تضخمي كبير ومتواصل وأزمة مديونية خانقة، وفرضت نهج سياسات اقتصادية واجتماعية قاسية ومفترسة على حساب الطبقة العاملة والشعوب التي ازدادت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية تدهورا بفعل شراسة الاستغلال الرأسمالي والإجهاز على المكتسبات الاجتماعية وتزايد نهب ثروات شعوب المحيط الرأسمالي.

-إن أزمة الرأسمال المالي الاحتكاري الأمريكي، في ظل هذه المنافسة الشرسة في الأسواق الدولية، أدت تدريجيا إلى تراجع الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم وبالتالي إلى تراجع هيمنتها السياسية والعسكرية في ظل عالم يتحول تدريجيا من نظام القطب الوحيد إلى نظام متعدد الأقطاب مما سيوفر شروطا أفضل للشعوب في نضالها من أجل تحقيق التحرر من الإمبريالية والتبعية والأنظمة الاستبدادية.

-إن تفاقم الأزمة البنيوية للرأسمالية وما يرافقها من تفاقم لاستغلال الطبقة العاملة والشعوب ومن تغول عسكري إمبريالي وصهيوني (حرب الإبادة في غزة والحرب على إيران ولبنان ...) قد زاد من احتدام الصراع الطبقي على الصعيد العالمي حيث الطبقة العاملة والشعوب عبر العالم، بما في ذلك داخل بلدان المركز الرأسمالي، تخوض نضالات متواصلة وقوية في وجه الاستغلال والحروب والامبريالية ومن أجل تحررها الطبقي والوطني.

-إن حل هذا التناقض الرئيسي يتطلب عولمة النضال ضد التحالف الامبريالي والصهيوني والرجعي عبر بناء جبهة عالمية ضد الامبريالية تضم جميع القوى والحركات الثورية والتقدمية والديمقراطية والدول الوطنية المستقلة عبر العالم. كما يتطلب التقدم في بناء الأممية الماركسية حتى يتخذ الصراع ضد الامبريالية بعده الطبقي كصراع هدفه الاستراتيجي هو القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية في اتجاه الشيوعية.

-على الصعيد القاري:

- تشهد إفريقيا تكالبا وتنافسا شديدا ومتجددا بين القوى الرأسمالية الامبريالية، لاستغلال ثرواتها وسرقة فائض القيمة عبر الاستغلال المكثف للطبقة العاملة، ونهب مواردها الطبيعية، وإثقال بلدانها بالديون، وتحويل الأرباح أساسا نحو المراكز الرأسمالية الامبريالية مما يعمق تفقير شعوبها، ويكرس علاقات التبعية للقوى الامبريالية التي ترعاها برجوازيات كومبرادورية وأنظمة استبدادية عميلة.

-وتلجأ القوى الإمبريالية من أجل تكريس هيمنتها على القارة لإشعال الحروب والصراعات الإثنية والطائفية، وتوظيف ودعم الأنظمة الاستبدادية والحركات المسلحة المسخرة، كما هو الحال في السودان الذي يتعرض شعبه لإحدى أبشع عمليات الإبادة والتهجير في التاريخ المعاصر من طرف ميليشيات الجيش والدعم السريع لإجهاض ثورته الوطنية التحررية.

-وفي مواجهة الهيمنة الإمبريالية والأنظمة الاستبدادية تشهد القارة مدا وطنيا تحرريا تقوده نخب وطنية تقدمية، بما فيها النخب العسكرية الوطنية كما هو الشأن في بوركينافاسو والنيجر ومالي. مد تحرري مسنود بنهضة ثقافية وفكرية تحررية ضد الهيمنة الثقافية والسياسية الإمبريالية.

-هذا الواقع يفرض التنسيق بين القوى الثورية والتقدمية والوطنية في القارة لبناء جبهة ضد الامبريالية والصهيونية والأنظمة الاستبدادية.

-على صعيد الشرق الأوسط والعالم العربي والمغاربي:

- لقد أحدث طوفان الأقصى تحولات عميقة وسط الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وخاصة في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وأعاد القضية الفلسطينية إلى مركز الأحداث والاهتمامات الدولية كقضية تحرر وطني لشعب خاضع للاحتلال الصهيوني.

-أجهضت معركة طوفان الأقصى وصمود قوى المقاومة وإيران في وجه الحرب الامبريالية الصهيونية، رغم سقوط سوريا في يد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي، المشروع الامبريالي الصهيوني في إعادة الهندسة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط والقضاء على محور المقاومة وتصفية القضية الفلسطينية، وفتحت للمنطقة والعالم ككل، آفاقا واعدة للتحرر من الهيمنة الامبريالية الصهيونية والأنظمة الاستبدادية.

-مما يتطلب إعادة بناء مشروع حركة التحرر الوطني العربية والمغاربية على أساس نقدي يعيد الاعتبار لدور الطبقة العاملة والشعوب في قيادتها فكريا وسياسيا. ويجب على القوى الشيوعية توحيد وتنسيق جهودها لكي تكون فاعلا محوريا في هذا المشروع فكرا وممارسة.

على الصعيد الوطني:

- يعرف نظام الرأسمالية التبعية السائد في بلادنا أزمة بنيوية عميقة ومتواصلة تتعمق أكثر بسبب السياسات الطبقية النيوليبرالية المتوحشة التي ينهجها النظام المخزني والمفروضة/ والمملاة عليه من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- سياسات تستهدف أساسا خوصصة ما تبقى من المؤسسات العمومية والخدمات الاجتماعية والتحرير الشامل للاقتصاد والأسعار، مما يتسبب في المزيد من تفقير الشعب المغربي وتعمق الفوارق الطبقية والجهوية وإغراق بلادنا في المديونية، مما سيكرس علاقات التبعية والوصاية الإمبريالية والصهيونية على بلادنا.

-وللالتفاف على الأزمة يشتغل النظام على تجديد «ديمقراطية الواجهة» من خلال العمل على تمرير الانتخابات التشريعية والجماعية المقبلة وفق شروطه ساعيا بالدرجة الأولى إلى الرفع من نسبة المشاركة فيها.

- ستجري هذه الانتخابات في ظل انتفاء أبسط شروط الديمقراطية والنزاهة حيث ستنظم تحت إشراف وزارة الداخلية وفي إطار دستور لاديمقراطي ممنوح، وقوانين انتخابية مخدومة أضيف إليها مقتضى جديد يجرم التشكيك في الانتخابات. كما ستجري في ظل استمرار الاعتقال السياسي وتشديد قمع حرية الرأي والتعبير والتنظيم وترهيب المعارضين والهجوم على القدرة الشرائية للشعب المغربي وتوسيع التطبيع مع الكيان الصهيوني في جميع الميادين.

-إن هذا الهجوم الرأسمالي المخزني يعمق الصراع الطبقي أكثر؛ وهو ما يتجلى في تنامي وتوسع النضالات العمالية والشعبية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية ونضالات الموظفين والطلبة والمعطلين وكادحي المناطق المهمشة وضحايا الكوارث الطبيعية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وموارد المياه... وهذا مؤشر واضح على تنامي الوعي العمالي والشعبي وعلى ما تزخر به الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من استعدادات وطاقات نضالية تحتاج إلى من يسندها وينظمها ويوجهها حتى تحقق أهدافها وتتحول إلى حركة تغيير شاملة.

-إن مواجهة هذا الواقع تتطلب من القوى الديمقراطية واليسارية، وفي مقدمتها حزبنا، الانخراط في سيرورة بناء الجبهة الديمقراطية كرافعة لبناء الجبهة الشعبية الواسعة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية. ومن أجل ذلك لابد لنا من التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة القادر وحده على تنظيم وقيادة الطبقة العاملة والشعب المغربي في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية.

الطبقة العاملة المغربية الوضع الراهن وضرورة التغيير الثوري

في سياق متابعة الجريدة لواقع الحال في بلادنا، وبعد أن تناولنا في العدد 656 موضوع التشكيلة الاجتماعية المغربية، وخصصناه أساسا لتحليل المفهوم انطلاق من دلالاته المتأصلة في الفكر الماركسي، ولتشخيص دلالات الطبقات المتوسطة من منظور الصراع الطبقي. نخصص هذا العدد لمكون مهم في التشكيلة الاجتماعية المغربية، الطبقة العاملة. هذه الطبقة التي تمثل في نمط الإنتاج الرأسمالي الطبقة المستغَلّة، والمفروض فيها تبعا لذلك قيادة الصراع الطبقي. لكن سيرورة الوصول إلى مكانة القيادة، لا ترتبط بوضعية الاستغلال فقط بل بضرورة الانتقال من وضعية طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها. وهذه السيرورة ترتبط في مستوى تقدمها نحو قيادة الطبقة العاملة للصراع بعوامل ذاتية وموضوعية ومنها مدى الاستغلال الطبقي الممارس من قبل الطبقات المستغِلّة ومستوى التأطير النقابي الذي يساهم في خلق الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة من خلال الصراع الاجتماعي. لكن الانتقال إلى مستوى طبقة لذاتها يفرض توفر الأداة السياسية، المستقلة للطبقة العاملة. والكفيلة بقيادة الصراع الطبقي من أجل القضاء على الاستغلال الطبقي، وقيادة المجتمع نحو الاشتراكية. وتبعا لذلك فقد قسمنا الملف إلى ثلاثة محاور، يتتبع الأول الطبقة العاملة المغربية من النشأة إلى الواضع الراهن، ويبرز الثاني تشخيصا لواقع التأطير النقابي لهذه الطبقة مع التركيز على معيقات توسع هذا التأطير، وفي محور ثالث نحاول اقتراح آليات تحول الطبقة العاملة من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها.

الطبقة العاملة المغربية، النشأة والوضع الراهن

محمد الدليمي

ليست الطبقة العاملة المغربية معطى ثابتا يمكن الحديث عنه بمعزل عن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، بل هي، في جوهرها، نتاج لمسار تاريخي طويل ارتبط بتغلغل الرأسمالية في البلاد، وبالتحولات التي مست البنية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية القرن العشرين. لذلك، فإن أي محاولة لفهم أوضاعها الراهنة تظل ناقصة إذا لم تنطلق من السؤال المتعلق بكيفية تشكلها، وكيف أعادت الرأسمالية، في كل مرحلة، إنتاجها بما يخدم حاجتها إلى قوة عمل تضمن استمرار عملية التراكم.
قبل فرض الحماية سنة 1912، كان المغرب مجتمعا يغلب عليه الطابع الفلاحي، وكانت الحرف التقليدية والتجارة المحلية تشكل جزءا مهما من النشاط الاقتصادي. صحيح أن المجتمع لم يكن خاليا من التفاوتات الاجتماعية، لكن العمل المأجور لم يكن الشكل السائد في الإنتاج، كما لم تكن علاقات الإنتاج الرأسمالية قد بسطت هيمنتها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية.
لقد جاء الاستعمار الفرنسي والإسباني وهو يحمل مشروعا اقتصاديا واضحا، يقوم على إدماج المغرب في السوق الرأسمالية العالمية باعتباره مصدرا للمواد الأولية، وسوقا لتصريف المنتجات، ومجالا لاستثمار الرساميل الأجنبية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، شيدت الموانئ، ومدت خطوط السكك الحديدية، واستغلت المناجم، ووسعت الضيعات الفلاحية الكبرى، وأقيمت وحدات صناعية تخدم الاقتصاد الاستعماري. ولم يكن ذلك ممكنا دون توفير يد عاملة واسعة ومنخفضة الكلفة.
في هذا السياق، تعرضت البنيات التقليدية لهزات قوية. فقد جرى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، وفرضت ضرائب أثقلت كاهل الفلاحين، وتراجعت أوضاع الصناعات التقليدية أمام منافسة المنتجات المستوردة. ووجد آلاف المغاربة أنفسهم مضطرين إلى مغادرة القرى بحثا عن مورد للعيش داخل المدن والمراكز المنجمية والصناعية. ومن هذه الهجرة القسرية بدأت تتشكل النواة الأولى للطبقة العاملة المغربية.
ولم تكن ظروف العمل في تلك المرحلة تختلف كثيرا عما عرفته بلدان أخرى خضعت للرأسمالية الاستعمارية. ساعات عمل طويلة، وأجور بالكاد تكفي لإعادة إنتاج قوة العمل، وغياب للحماية الاجتماعية، واستعمال مكثف للقمع كلما حاول العمال الاحتجاج أو تنظيم أنفسهم. غير أن هذه الظروف نفسها ساهمت في بروز أولى أشكال الوعي الجماعي، ودفعت العمال إلى خوض إضرابات ومعارك مطلبية، سرعان ما تجاوزت المطالب المهنية الضيقة لتلامس القضية الوطنية نفسها. ولذلك لم يكن غريبا أن تصبح الطبقة العاملة، منذ الأربعينيات والخمسينيات، أحد المكونات الأساسية للحركة الوطنية. فقد أدرك العمال، من خلال تجربتهم اليومية، أن الاستغلال الاقتصادي والاستعمار السياسي كانا وجهين لسياسة واحدة. ومن هنا، لم يكن النضال من أجل تحسين شروط العمل منفصلا عن النضال من أجل التحرر الوطني.
غير أن الاستقلال الشكلي الذي تحقق سنة 1956 لم يضع حدا للتناقضات الاجتماعية. فقد ورث المغرب اقتصادا شديد الارتباط بالمراكز الرأسمالية، كما ورث بنية إنتاجية لم تكن موجهة أساسا لتلبية حاجات المجتمع، بقدر ما كانت موجهة لخدمة منطق السوق ومصالح الرأسمال. ومع مرور السنوات، تشكلت برجوازية مغربية تنحدر من كبار ملاك الأراضي أغلبها من عائلات إقطاعية،ارتبطت بالدولة وبالرأسمال الأجنبي، واستمرت علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية في التوسع.
خلال الستينيات والسبعينيات، عرفت بعض القطاعات الصناعية توسعا نسبيا، كما ارتفع عدد العمال في المؤسسات العمومية والمصانع والمناجم. وفي الوقت نفسه، تعزز حضور الحركة النقابية، التي استطاعت، عبر نضالات طويلة وتضحيات جسام، أن تنتزع عددا من المكاسب الاجتماعية،غير أن تلك المكاسب لم تكن هبات من الدولة أو من أرباب العمل، بل كانت ثمرة ميزان قوى فرضته الحركة العمالية في مراحل معينة.
ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، دخل الاقتصاد المغربي مرحلة جديدة تحت ضغط أزمة المديونية وبرامج التقويم الهيكلي وسياسة التقشف. ومنذ ذلك الوقت، بدأ خطاب جديد يفرض نفسه، يتحدث عن تحرير الاقتصاد، وتقليص دور الدولة، وتشجيع الاستثمار، والخوصصة. لكن الكلفة الاجتماعية لهذه السياسات تحملتها، بالدرجة الأولى، الطبقة العاملة والفئات الشعبية. ومن هنا، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الطبقة العاملة المغربية، مرحلة لم تعد تتسم فقط باستمرار الاستغلال، بل أيضا بإعادة تشكيل بنيتها . فقد تغيرت مواقع الإنتاج، وظهرت قطاعات اقتصادية جديدة، وانتشرت شركات المناولة، واتسع العمل المؤقت، وأصبح التشغيل الهش جزءا من السياسة الاقتصادية السائدة.
ولم يعد العامل الذي يشتغل داخل مصنع كبير هو الصورة الوحيدة للطبقة العاملة، بل انضمت إليها فئات واسعة من الأجراء في الخدمات، والفلاحة العصرية، والنقل، والتجارة، ومراكز النداء، والمنصات الرقمية، وغيرها من القطاعات التي فرضها تطور الرأسمالية التبعية في ارتباطها بالعولمة.
في ظل هذا المسار الذي عرفه تشكل الطبقة العاملة في المغرب ومن المعطى الجوهري الذي ترتب عنه النضال في صفوف الطبقة العاملة أنها تشكلت في غياب حزبها المستقل المعبر السياسي والطبقي مما ساهم في الحد من وعيها.
إن التحليل الماركسي يعلمنا أن الطبقة العاملة ليست فقط فئة اجتماعية فقيرة، بل هي طبقة منتجة للثروة. قوتها لا تأتي من عددها فقط، بل من موقعها داخل عملية الإنتاج. فعندما يتوقف العمال عن العمل، تتوقف الأرباح، ويتعرى جوهر النظام القائم على الاستغلال. لذلك فإن معركة الطبقة العاملة لا يجب أن تبقى محصورة في تحسين الأجور، رغم أهمية هذا المطلب. بل يجب أن ترتبط بمعركة أوسع ضد التبعية، وضد اقتصاد الريع، وضد الاستبداد، ومن أجل ديمقراطية شعبية حقيقية . فبدون تنظيم طبقي مستقل وواع، ستبقى نضالات العمال متفرقة، وسيبقى الرأسمال قادرا على امتصاصها أو الالتفاف عليها.
إن الطبقة العاملة المغربية، رغم ما تعيشه من تفقير وهشاشة، ما زالت تحمل إمكانية التغيير. فهي التي تنتج الثروة، وهي التي تدفع ثمن الأزمات، وهي كذلك القادرة، إذا توحدت وتنظمت على أسس التضامن والوحدة والوعي بأهميتها داخل النسق الاجتماعي ، على فتح أفق جديد لصالح الكادحين وعموم الشعب المغربي. ولهذا، فإن السؤال المطروح اليوم ليس فقط ما هو وضع الطبقة العاملة؟ بل أيضا: كيف يمكن تحويل معاناتها اليومية إلى وعي طبقي، وتحويل الوعي إلى تنظيم، والتنظيم إلى قوة تغيير حقيقية؟

معيقات العمل النقابي

تشكل الطبقة العاملة المغربية القاعدة الصلبة لأي نهضة اقتصادية واجتماعية لكنها، ورغم التضحيات التاريخية التي قدمتها في معارك الإضراب والاعتصام، لا تزال تواجه معيقات بنيوية تحول دون تأطير نقابي قوي، فاعل، ومستقل، قادر على الدفاع عن مصالحها بعيداً عن منطق المساومة والريع.

عبد الله السامي

التضييق القانوني والإداري

رغم دستور 2011 الذي ضمن حرية تأسيس النقابات، إلا أن الواقع يكشف عن تشريعات وإجراءات تعيق الفعل النقابي الجاد. فمدونة الشغل، في كثير من فصولها، تُحمّل المسؤولية للعامل أكثر مما تحميه. أما مساطر الإضراب المعقدة، وشرط التمثيلية الذي يُقصي النقابات الصغيرة والمحلية، وتأخر البت في ملفات تأسيس المكاتب النقابية، فكلها حواجز قانونية تُفرغ الحق النقابي من محتواه. إضافة إلى تدخل السلطات الإدارية أحياناً في الشؤون الداخلية للنقابات، تحت ذريعة النظام العام، مما يكرس وصاية غير معلنة.

سياسة التفتيت والهجوم على القيادات

يمكن اعتبار سياسة فرّق تسد التي تنتهجها الباطرونا بدعم من جهات نافذة، من أخطر معيقات العمل النقابي ويتم ذلك عبر:

أ : خلق نقابات صفراء موالية للإدارة لضرب وحدة العمال؛

ب : تسريح ومحاكمة المناضلين النقابيين بتهم ملفقة فور تأسيس مكتب نقابي؛

ت : شراء ذمم بعض القيادات عبر امتيازات فردية، فيتحول النقابي من مدافع إلى وسيط.

وتكون النتيجة: عمال خائفون، وقيادات مرهقة، وثقة متآكلة بين القاعدة والإطار.

الهشاشة والتشغيل غير المهيكل

قطاعات واسعة من العمال المغاربة تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل: الفلاحة، البناء، الخدمات، التجارة. هؤلاء يوجدون خارج تغطية مدونة الشغل أصلاً، فكيف سيؤطرهم قانون نقابي مبني على عقد عمل قار ؟ البطالة المقنعة ، عقود الأنابيك المؤقتة ، والطرد التعسفي السهل ، كلها أسلحة تجعل العامل يختار لقمة العيش على حساب بطاقة الانخراط . الخوف من الجوع أقوى من قناعة النضال، وهذه هي معادلة الرأسمال.

أزمة الخطاب والقيادة:

لا يمكن إغفال الأزمة الداخلية: بيروقراطية بعض المركزيات، انفصال قيادات عن معاناة القاعدة، خطاب نقابي جامد لا يستوعب تحولات العصر: العمالة النسائية، عمال المنصات الرقمية، المعطلون حاملو الشواهد. فحين يغيب التجديد، ويغيب النقاش الديمقراطي داخل التنظيم، يتحول الإطار النقابي إلى آلة انتخابية لا إلى مدرسة نضالية. وهذا يدفع العامل الشاب للعزوف، ظناً منه أن النقابة شأن الكبار.

غياب الحاضنة السياسية الطبقية

النقابة وحدها لا تكفي. تاريخياً، النقابات القوية كانت مرتبطة بحزب سياسي يدافع عن مصالح الطبقة العاملة في البرلمان والحكومة والشارع. وفي غياب هذا الحزب، تبقى النقابة تدافع بأدوات اقتصادية في معركة سياسية. القوانين التي تُفقر العامل، وميزانية الدولة التي تخدم الريع، والسياسات التي تخص القطاعات الإجتماعية... كلها تُفرض سياسياً، ولا تُهزم إلا سياسياً.

أمام هذا الواقع المركب، يأتي ما أعلن عنه حزب النهج الديمقراطي العمالي مؤخراً من خطوة تأسيس حزب سياسي يمثل فعلياً الطبقة العاملة ليشكل منعطفاً تاريخياً.

وهذا الإعلان ليس مجرد ميلاد تنظيم جديد، بل هو اعتراف بأن معركة الأجور والشغل لا يمكن ربحها فقط في ساحة المعمل، بل يجب نقلها إلى ساحة التشريع والسلطة. حزب الطبقة العاملة هو السلاح السياسي الذي ينقص النقابة. هو الذي سيترجم معاناة العامل إلى قوانين، وسيحمي المناضلين من التضييق، وسيكسر احتكار القرار السياسي من طرف ممثلي الباطرونا والريع.

كما قال لينين: بدون نظرية ثورية لا توجد حركة ثورية. وحزب الطبقة العاملة هو حامل هذه النظرية، وهو الضمانة أن لا تتحول النقابة إلى مكتب شكايات، بل تبقى مدرسة لتعليم العمال كيف يحكمون.

التحدي اليوم مضاعف: كسر معيقات التأطير النقابي في الميدان، وبناء أداة سياسية طبقية في اماكن صياغة القرارات. المهمة ليست سهلة، لكنها ضرورة تاريخية. فالطبقة العاملة المغربية، بوعيها وتضحياتها، قادرة أن تثبت أن المستقبل لها، وأن التحرر الاقتصادي لا يمر إلا عبر التحرر السياسي. فقوة العامل في تنظيمه ، وانتصاره في حزبه .

التحدي اليوم مضاعف: كسر معيقات التأطير النقابي في الميدان، وبناء أداة سياسية طبقية في اماكن صياغة القرارات. المهمة ليست سهلة، لكنها ضرورة تاريخية. فالطبقة العاملة المغربية، بوعيها وتضحياتها، قادرة أن تثبت أن المستقبل لها، وأن التحرر الاقتصادي لا يمر إلا عبر التحرر السياسي. فقوة العامل في تنظيمه ، وانتصاره في حزبه .

الطبقة العاملة
ضرورة التحول من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها

حفيظ يزوغ

تعتبر الطبقة العاملة الفئة الاجتماعية التي لا تمتلك وسائل الانتاج وتعيش أساسا من بيع قوة عملها للرأسمال وتنتج فائض القيمة او تساهم في تحقيقه. وانطلاقا مما سبق فإن العامل / ة لا يملك إلا قوة عمله. ولكي يعيش فإنه يبيعها للرأسمالي مقابل أجر.

فرغم أن هذه الطبقة تعتبر المحرك الأساسي لبناء الاقتصاد وانتاج الثروة، فإنها تعاني في غالبيتها من الاضطهاد الطبقي الممنهج نتيجة استغلالها من طرف الطبقة البورجوازية التي تمتلك وسائل الانتاج وتجبر العمال على بيع قوة العمل كسلعة من اجل ضمان البقاء...

لذا يجب على الطبقة العاملة (البروليتاريا) ان تتحول من طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها؛ أي الانتقال من حالة التشتت والوعي البسيط الفردي إلى الوعي الطبقي الجماعي، والعمل المنظم من أجل النضال لتحقيق المجتمع الاشتراكي الذي ينتفي فيه الاستغلال...فما دلالة طبقة بذاتها ؟ وما التحول الذي يطرأ في وضعية طبقة لذاتها؟ وكيف يتحقق هذا التحول؟

1- الطبقة العاملة في ذاتها : في هذه الوضعية تمثل كتلة اجتماعية ولكن دون وعي موحد بمصالحها المشتركة (توجد مجموعة من الأفراد يبيعون قوة عملهم ؛ لا يملكون وسائل الانتاج يواجهون ظروف استغلال متشابهة : تدني الأجور ؛ ساعات عمل تفوق عددها القانوني وتحسين أجور العمال بشكل فردي دون تنسيق مع عمال آخرين محليا أو وطنيا او أمميا)....وهذا راجع إلى التشتت لان العمال متنافسون فيما بينهم على الترقية والاجور و غياب الوعيحيث لا يدرك العمال ان التناقض الأساسي هو النظام الرأسمالي ككل وليس فقط صاحب الورشة او المعمل؛ والاستمرار في الخضوع للبورجوازية.

2- التحول من طبقة «في ذاتها» إلى طبقة «لذاتها» : تتحول الطبقة العاملة في هذا الوضع الى قوة سياسية واعية ومنظمة ؛ ويجب عليها أن تدرك مصالحها التاريخية المشتركة (القضاء على الاستغلال الرأسمالي) وتعمل بنشاط لتحقيقها مع ادراك ان مصالح البروليتاريا تتناقض كليا مع مصالح البورجوازية.

3- أدوات التحول من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها :ومن اجل تحقيق التحول يجب على الطبقة العاملة تحقيق الوعي الاشتراكي من خلال التحالف الموضوعي للمثقفين الثوريين والماركسيين اللينينين ،وترسيخ الوعي الطبقي عبر الوعي الاشتراكي العملي وبناء الحزب الطليعي الثوري وتحطيم الدولة البورجوازية. والهدف المنشود لها هو الاستيلاء على السلطة السياسية والاقتصادية تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا (ديمقراطية العمال والفلاحين) من اجل مجتمع شيوعي لا طبقي.

ماجدة المصري: (الجبهة الديمقراطية)

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية مدخل حماية القضية الفلسطينية وإفشال مشاريع التصفية

شهدت الجلسة التمهيدية الرابعة للكونفرنس الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نقاشاً سياسياً معمقاً قدمته الرفيقة ماجدة المصري، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تناولت فيه مسار الحوارات الوطنية الفلسطينية، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني، والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية في ظل الحرب الإسرائيلية المفتوحة على الشعب الفلسطيني، وتصاعد مشاريع الضم والاستيطان ومحاولات فرض الحلول الأميركية والإسرائيلية على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وقدمت المصري عرضاً سياسياً شاملاً لمسار العلاقات الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، مستعرضةً أبرز المحطات التي مرت بها جهود المصالحة والحوار الوطني، منذ مرحلة التصدي لسياسات الإدارة الأميركية السابقة ومشروع «صفقة القرن»، وما رافقها من موجة تطبيع عربي مع دولة الاحتلال، وصولاً إلى الحوارات الوطنية التي جرت في القاهرة وبيروت والجزائر وموسكو وبكين، وما حملته من فرص لإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، قبل أن تتعثر بفعل استمرار الخلافات السياسية وتباين الرؤى حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وآليات إعادة بنائه.

وأكدت نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن الشعب الفلسطيني وجد نفسه خلال السنوات الماضية أمام تحديات غير مسبوقة استهدفت جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال محاولات تصفية قضية اللاجئين، واستهداف وكالة الأونروا، والتوسع الاستيطاني، وفرض الوقائع الميدانية في الضفة الغربية، إلى جانب المساعي الرامية إلى تكريس الانقسام الداخلي وإضعاف المرجعية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني.

وأشارت إلى أن القرارات الوطنية التي اتخذت في مراحل مفصلية من الصراع، ولا سيما في مواجهة مشاريع الضم وصفقة القرن، فتحت المجال أمام إعادة بناء موقف وطني موحد، إلا أن التراجع عن تنفيذ تلك القرارات وإعادة الرهان على الوعود الأميركية ومسار التسوية السياسية أدى إلى إجهاض العديد من الفرص التي كان يمكن أن تشكل مدخلا لمعالجة الأزمة الداخلية الفلسطينية واستعادة الوحدة الوطنية.

وفي استعراضها لمحطات الحوار الوطني، توقفت المصري عند التجربة التي سبقت الانتخابات الفلسطينية عام 2021، وما رافقها من حالة

وطنية وشعبية واسعة عكست تعطش الفلسطينيين للمشاركة السياسية وتجديد شرعية المؤسسات الوطنية، قبل أن يؤدي تأجيل الانتخابات إلى إعادة إنتاج حالة الانقسام وإدخال الساحة الفلسطينية في مرحلة جديدة من التوتر السياسي والتجاذبات الداخلية، الأمر الذي انعكس سلباً على مجمل الوضع الوطني الفلسطيني.

ان غياب الوحدة الوطنية واستمرار الانقسام منح الاحتلال والقوى الدولية والإقليمية مساحة أوسع للتدخل في الشأن الفلسطيني، وساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني في مواجهة المخططات الرامية إلى إعادة تشكيل القضية الفلسطينية وفق الرؤية الإسرائيلية والأميركية

وأكدت أن الجبهة الديمقراطية ظلت طوال السنوات الماضية من أكثر القوى السياسية تمسكاً بخيار الحوار الوطني الشامل، وقدمت سلسلة من المبادرات العملية الهادفة إلى إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، انطلاقاً من قناعتها بأن استعادة الوحدة ليست قضية تنظيمية أو فصائلية، بل ضرورة وطنية تتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وقدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة الاحتلال ومخططاته.

وتناولت الجلسة المبادرات التي طرحتها الجبهة الديمقراطية في أكثر من محطة، وخاصة الدعوات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وإنجاز الانتخابات العامة باعتبارها أحد المداخل الضرورية لتجديد الحياة السياسية الفلسطينية، إلى جانب الدعوة لتشكيل أطر قيادية وطنية موحدة قادرة على إدارة المواجهة مع الاحتلال وتوحيد القرار الوطني الفلسطيني.

وفي سياق حديثها عن التطورات التي أعقبت السابع من أكتوبر، أوضحت المصري أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما رافقها من محاولات لإعادة رسم المشهد السياسي الفلسطيني، أكدت الحاجة الملحة إلى بلورة موقف وطني موحد وإقامة مرجعية سياسية جامعة تدير الصراع مع الاحتلال وتمنع محاولات فرض حلول تتجاوز الإرادة الوطنية الفلسطينية أو تستهدف فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

وشددت على أن غياب الوحدة الوطنية واستمرار الانقسام منح الاحتلال والقوى الدولية والإقليمية مساحة أوسع للتدخل في الشأن الفلسطيني، وساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني في مواجهة المخططات الرامية إلى إعادة تشكيل القضية الفلسطينية وفق الرؤية الإسرائيلية والأميركية، مؤكدة أن المعركة الدائرة اليوم ليست عسكرية فقط، بل هي أيضا معركة سياسية تتعلق بمستقبل التمثيل الوطني الفلسطيني وطبيعة المشروع الوطني وأدوات النضال المطلوبة في المرحلة المقبلة.

وفي محور آخر من الجلسة، قدمت ماجدة المصري، نائب الأمين العام للجبهة، قراءة سياسية موسعة لمشروع الضم الإسرائيلي ومراحله المختلفة، موضحة أن حكومات الاحتلال المتعاقبة، وخاصة الحكومات اليمينية والدينية المتطرفة، انتقلت من طرح فكرة الضم كبرنامج سياسي إلى تنفيذها عملياً على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني المتسارع، ومصادرة الأراضي، وشرعنة البؤر الاستيطانية، وتوسيع صلاحيات المستوطنين في الضفة الغربية. وأكدت أن المشروع الاستيطاني الراهن لا يستهدف فقط السيطرة على الأرض الفلسطينية، بل يهدف إلى تقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وفرض واقع دائم يقوم على تفتيت الجغرافيا الفلسطينية وتحويل التجمعات السكانية الفلسطينية إلى معازل منفصلة تخضع للهيمنة الإسرائيلية المباشرة.

كما ناقشت الجلسة واقع الحركة الجماهيرية الفلسطينية وسبل استنهاضها في مواجهة الاحتلال والاستيطان، حيث أكدت المصري أهمية تطوير أشكال المقاومة الشعبية الشاملة وتعزيز دور الجماهير الفلسطينية في الدفاع عن الأرض والحقوق الوطنية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الوطنية القادرة على مواجهة الاحتلال وإفشال مخططاته.

وشهدت الجلسة حواراً واسعاً بين المشاركين تناول أسباب تعثر جهود المصالحة الوطنية، ودور الأطراف العربية والإقليمية في مسارات الحوار الفلسطيني، وآفاق إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى موقع القوى الديمقراطية الفلسطينية في المعادلة الوطنية، وسبل تطوير أطر العمل المشترك وتعزيز حضورها في الحياة السياسية الفلسطينية.

ألغام هرمز الاستراتيجية وأوهام الأقزام الجيوسياسية

عبد الواحد ناجم

ظهرت أهمية مضيق هرمز كسلاح قوي بعد استعماله من طرف إيران خلال حربها الأخيرة مع أمريكا وحلفائها وكعنصر مؤثر بشكل فعال في ميزان القوى بالمنطقة وخاصة على طاولة التفاوض. وهذا ما أبرزته آخر التطورات.
ففي يوم الثلاثاء 30 يونيو 2026 أعلن ترامب عن لقاء مع الإيرانيين بالدوحة حيث وصل المبعوث ستيف ويتكوف والمتصهين جاريد كوشنير صهر ترامب من أجل رئاسة الوفد الأمريكي المفاوض. وقال ترامب بأن المباحثات مع الإيرانيين سوف تكون إيجابية وسوف تجد حلا لأزمة مضيق هرمز...

غير أن الخارجية الإيرانية نفت في نفس اليوم أي قرار بالمفاوضات مع الإدارة الأمريكية مؤكدة أن الوفد الإيراني يزور قطر للقاء الوسطاء من أجل الوقوف على خروقات تطبيق بنود ومقتضيات مذكرة التفاهم (وهو ما أكدته الخارجية القطرية خلال ندوتها الصحفية). هذه الجرأة على التصدي وأخذ القرار السيادي بالحضور وفرض جدول الأعمال والانسحاب من طاولة التفاوض عند الضرورة كما حدث بسويسرا، لا يمكن ممارسته دون امتلاك أوراق قوة ومنها السيطرة على مضيق هرمز، الذي أصبح محرار عالم المال والرأسمال وأسواق الطاقة والإنتاج الزراعي... في المرحلة الراهنة.

يأتي كل هذا بعد تعثر مسار سويسرا الذي أفرز مذكرة التفاهم مع روزنامة المباحثات التقنية بين لجان الخبراء من الطرفين.

وخاصة بعد المناوشات التي عرفها مضيق هرمز في الأيام السابقة إثر تدخل الحرس الثوري الإيراني ومنعه عبور السفن من المسار العماني بالمضيق، حيث اعتبرت إيران أن ذلك شكل من أشكال التحايل على البند الخامس من مذكرة التفاهم حسب فهم الحكومة الإيرانية...

ثم جاء الرد الأمريكي بقصف عدة مواقع إيرانية مشرفة على المضيق، بعد ساعات، لترد إيران من جديد بضرب القواعد الأمريكية بالكويت والبحرين...

نص مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران التي جاءت إثر عملية قيصرية ودخلت مرحلة الإنعاش

1. تعلن الولايات المتحدة وإيران وحلفاؤهما في الحرب الحالية، من خلال توقيع هذه المذكرة، الإنهاء الفوري والدائم للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، وتتعهدان من الآن فصاعداً بعدم الشروع في أي حرب أو عملية عسكرية ضد بعضهما البعض، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر، وضمان وحدة أراضي لبنان وسيادته.

وسيؤكد الاتفاق النهائي الإنهاء الدائم للحرب على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، إلى جانب الأحكام الأخرى الواردة في هذه الفقرة.

2. تتعهد الولايات المتحدة وإيران باحترام سيادة كل منهما ووحدة أراضيه، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

3. تلتزم الولايات المتحدة وإيران بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق نهائي خلال مدة أقصاها 60 يوماً، قابلة للتمديد بموافقة متبادلة.

4. فور توقيع هذه المذكرة، ستبدأ الولايات المتحدة برفع حصارها البحري وأي إجراءات أو عوائق تفرضها على إيران، وستنهي الحصار البحري بالكامل خلال 30 يوماً.

وخلال هذه الفترة، ستتم إعادة حركة الملاحة البحرية تدريجياً إلى مستويات ما قبل الحرب من قبل إيران.

كما تتعهد الولايات المتحدة بسحب قواتها من محيط إيران خلال 30 يوماً من إبرام الاتفاق النهائي.

5. عند توقيع هذه المذكرة، ستبذل إيران قصارى جهدها لضمان المرور الآمن للسفن التجارية، من دون أي رسوم ولمدة 60 يوماً فقط، بين الخليج العربي وبحر عُمان وبالعكس.

وستبدأ حركة السفن التجارية فوراً، على أن تُستكمل بالكامل خلال 30 يوماً، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إزالة العوائق التقنية والعسكرية وعمليات إزالة الألغام التي ستنفذها إيران.

كما ستجري إيران حواراً مع سلطنة عُمان لتحديد آليات الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية في مضيق هرمز، بالتشاور مع الدول المطلة الأخرى على الخليج العربي، وبما يتوافق مع القانون الدولي المعمول به والحقوق السيادية للدول الساحلية المطلة على المضيق.

6. تتعهد الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، بوضع خطة نهائية ومتفق عليها لإعادة إعمار إيران وتنميتها اقتصادياً، بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار.

وسيتم استكمال آلية تنفيذ هذه الخطة ضمن الاتفاق النهائي خلال 60 يوماً.

كما ستمنح الولايات المتحدة جميع التراخيص والاستثناءات والأذونات اللازمة لإتمام المعاملات المالية ذات الصلة.

7. تتعهد الولايات المتحدة بإنهاء جميع أنواع العقوبات المفروضة على إيران، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجميع العقوبات الأميركية الأحادية، الأولية والثانوية، وفق جدول زمني متفق عليه ضمن الاتفاق النهائي.

وتقر إيران والولايات المتحدة بالأهمية الجوهرية لقضية رفع العقوبات المذكورة أعلاه، وتعربان عن نيتهما معالجة هذه القضايا فوراً خلال المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأنها.

8. تؤكد إيران مجدداً أنها لن تسعى إلى حيازة أو تطوير أسلحة نووية.

واتفقت الولايات المتحدة وإيران على معالجة مسألة المواد المخصبة المخزنة وفق آلية يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل، ووفق الجدول الزمني المشار إليه في الفقرة السابعة، على أن يكون الحد الأدنى للإجراء هو تخفيض نسبة التخصيب داخل المواقع النووية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما اتفق الطرفان على مناقشة قضية التخصيب وغيرها من القضايا المتفق عليها والمتعلقة بالاحتياجات النووية الإيرانية، استناداً إلى إطار مرض يتم الاتفاق عليه ضمن الاتفاق النهائي. وسيؤكد الاتفاق النهائي أحكام هذه الفقرة.

كما يقر الطرفان بالأهمية البالغة للقضايا النووية المذكورة أعلاه ويعربان عن عزمهما على معالجتها فوراً خلال المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأنها.

9. إلى حين التوصل إلى الاتفاق النهائي، تتفق الولايات المتحدة وإيران على الحفاظ على الوضع القائم.

وستحافظ إيران على الوضع الحالي لبرنامجها النووي، بينما تمتنع الولايات المتحدة عن فرض أي عقوبات جديدة أو نشر قوات إضافية في المنطقة.

10. تتعهد الولايات المتحدة بأنه فور توقيع هذه المذكرة وحتى إنهاء العقوبات، ستصدر وزارة الخزانة الأميركية إعفاءات تسمح بتصدير النفط الخام الإيراني والمنتجات النفطية ومشتقاتها، وجميع الخدمات المرتبطة بذلك، بما في ذلك المعاملات المصرفية والتأمين والنقل وغيرها.

11. تتعهد الولايات المتحدة بإتاحة الأموال والأصول الإيرانية المجمدة أو المقيدة للاستخدام الكامل فور بدء تنفيذ هذه المذكرة.

وسيتفق الطرفان على الإجراءات المتعلقة بالإفراج عن هذه الأموال خلال المفاوضات.

وتكون هذه الأموال، سواء بقيت في حساباتها الأصلية أو تم تحويلها، متاحة بالكامل للاستخدام في الدفع لأي مستفيد نهائي يحدده البنك المركزي الإيراني. كما تتعهد الولايات المتحدة بإصدار جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لذلك.

12. تتفق الولايات المتحدة وإيران على إنشاء آلية تنفيذية لمراقبة التطبيق الناجح لهذه المذكرة وضمان الالتزام المستقبلي بالاتفاق النهائي.

13. بعد توقيع هذه المذكرة، وبشرط البدء بتنفيذ الفقرات (1) و(4) و(5) و(10) و(11) منها، واستمرار تنفيذ هذه الإجراءات، ستبدأ الولايات المتحدة وإيران مفاوضات الاتفاق النهائي حصراً بشأن الفقرات الأخرى.

14. سيتم اعتماد الاتفاق النهائي بموجب قرار ملزم يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الوضع بالمنطقة بين الغليان والطغيان

الوضع في لبنان: «الإنهاء الفوري والدائم للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان،..» كما جاء في البند 1 من المذكرة، قامت إيران بتعطيل الاتفاق من أجله وأغلقت الممر أمام الملاحة، فرضت بعدها على ترامب تراجعا نسبيا والقبول بالضغط على الكيان ليوقف اعتداءاته خاصة على ضاحية بيروت. لكن السلطة اللبنانية ضيعت «المكسب» بالتوقيع بمقر الخارجية بواشنطن على ما سمي باتفاق الإطار المذل مع المجرم الصهيوني بإشراف أمريكي.

وفي يوم الإثنين 29 يونيو 2026 وزير الحرب الصهيوني يسرائيل غاتس يعلن أمام حشد من «المراسلين الحربيين» بأن اتفاق الإطار الموقع مع الحكومة اللبنانية يوم 26 يونيو، يعد مكسبا تاريخيا للكيان وبأن أمريكا، بمباركة من براند كوبر قائد القيادة المركزية الأمريكيةCENTCOM تساند استمرار احتلال المناطق المسيطر عليها في كل من لبنان وسوريا وغزة... ملمحا إلى إعفاء الكيان من الالتزام بما ورد في المذكرة وخاصة ترتيبات المرحلة الأولى الواردة في الخمس بنود الأولى.

القضية الفلسطينية في المحافل الدولية مغيبة والفصائل تواجه منفردة والمجازر متواصلة

من جانبها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في تعقيبها على مباحثات ممثل «مجلس السلام» ملادينوف مع الفصائل الفلسطينية في القاهرة، قالت: إن الشرط اللازم للانتقال إلى المرحلة الثانية هو الوقف التام لكل الأعمال العدائية الصهيونية بأشكالها المختلفة، والتزام قوات الاحتلال التزاما تاما بالوقف الشامل للنار، ودخول اللجنة الوطنية لإدارة القطاع إلى غزة فورا، لمزاولة مسؤولياتها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية، والسماح بدخول المساعدات غير المشروطة إلى القطاع، عملا باتفاق 19/1/2025، الذي نص صراحة على دخول 600 شاحنة يوميا كحد أدنى.

وحذرت الجبهة من المماطلة... وعدم الانسحاب من القطاع، وتمديد سيطرة العدو فيه حتى 70% منه، وحشر السكان البالغ عددهم 2 مليون في شريط ساحلي ضيق، لا تتوفر فيه الشروط الدنيا للحياة، بعد أن دمرت قوات الاحتلال في حرب الإبادة الجماعية للقطاع كل وسائل العيش والحياة الكريمة... مع العدوان اليومي المدنيين والنازحين الذي يخلف عشرات الشهداء والجرح خاصة في صفوف الأطفال والنساء... أمام صمت العالم أو التنديد المحتشم... وفي هذا السياق قال مندوب الصين في مجلس الأمن:

- وقف إطلاق النار في غزة لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن، والأطفال يُقتلون يوميا هناك.
- على «إسرائيل» وقف إطلاق النار فوراً في غزة والالتزام بالقانون الدولي.
- يجب وقف الاستيطان في الضفة، ولا حل من دون إقامة دولة فلسطينية.

تسجيلا للموقف ليس إلا!!!

30 يونيو 2026

خصاص اليد العاملة:
كيف يرسم تناقض البطالة ملامح الطبقة العاملة المغربية الجديدة؟

«معدلات البطالة ترتفع، لكن المصانع تبحث عن عمال ولا تجد!» هذا هو العنوان الذي تصدر به الصحف المغربية مؤخراً، في وصف لمفارقة تبدو وكأنها لغز محير. فكيف يمكن لآلاف الشباب العاطلين أن يقفوا في طوابير البحث عن عمل، بينما تقف شركات الكابلاج في طنجة والقنيطرة عاجزة عن ملء وظائفها؟ وكيف يستمر الفلاحون في صراخهم لطلب الأيادي العاملة لجني محاصيلهم بينما يزداد عدد العاطلين في المدن والقرى؟

هذه المفارقة ليست عابرة، وليست ناتجة عن «كسل» الشباب أو «تراخي» الحكومة فقط. بل هي، من منظور المادية التاريخية، مؤشر واضح على تحولات عميقة في بنية الطبقة العاملة المغربية وخصائصها الجديدة، التي لم تعد تتناسب مع النمط القديم من الاستغلال الذي ظل قائماً لعقود.

أدم روبي

أولاً: العامل المغربي الجديد لم يعد «عبداً» بالأمس

لطالما قامت الرأسمالية المغربية – سواء في القطاع الصناعي أو الفلاحي – على نموذج بسيط من الاستغلال: أجر منخفض مقابل ساعات عمل طويلة، وظروف غير آدمية، واستقرار صفري. هذا النموذج كان يعتمد في جوهره على «جيش احتياطي» من العمال الفقراء القادمين من القرى، الذين كانوا يقبلون بأي أجر مقابل أي عمل، لأن البديل كان المجاعة. لكن هذا النموذج انهار، مع انهيار النسيج القروي نفسه.

جيل الشباب اليوم، الذي يقرأ التعليقات على مواقع التواصل، ويعرف أن عاملاً في مصنع ألماني يتقاضى ما لا يقل عن 1500 يورو لنفس العمل الذي يُعرض عليه بأقل من 3000 درهم، يدرك تماماً أنه يتعرض للاستغلال. لم يعد «الخوف» هو المحرك للعمل، بل أصبح «الحساب الاقتصادي»: إذا كان الراتب لا يكاد يغطي الكراء والمواصلات، وإذا كانت ساعات العمل تأكل الصحة وتقتل الحياة، فلماذا يعمل؟ هذا ليس كسلاً، بل هو رفض واعٍ للاستغلال، وهو علامة على تطور الوعي الطبقي وإن كان بشكل أولي وغير منظم.

ثانياً: الطبقة العاملة الجديدة لم تعد مقتصرة على المصنع

«خصاص اليد العاملة» لا يعني أن العمال اختفوا، بل يعني أن الطبقة العاملة تغير شكلها. فاليوم، هناك مئات الآلاف من الشباب الذين يفضلون العمل في القطاع غير المهيكل، أو في اقتصاد التوصيل الرقمي، أو في أي نشاط مستقل هامشي، بدلا من الانخراط في سوق العمل المهيكل الذي يعتبرهم مجرد آلات يمكن تبديلها بسهولة.

هذا التوسع في تعريف «العامل» هو أحد أبرز خصائص الطبقة العاملة المغربية الجديدة. فهي لم تعد فقط ذلك الرجل الذي يرتدي الزي الأزرق و يقف أمام آلة في منطقة صناعية. إنها اليوم أيضاً:

- عاملة التوصيل (الديليفري) الذي يقضي ساعات في الشوارع بدراجته، دون تأمين أو ضمان اجتماعي.
- العامل في السوبرماركت الذي يقف ثماني ساعات منتصبا، بأجر لا يتجاوز الحد الأدنى.
- الحرفي المستقل الذي يشتغل في ورشة صغيرة بلا عقد ولا حماية.
- الفلاح اليومي الذي يرفض الآن أن يعمل بـ 70 درهماً في اليوم في حقول الزيتون، مفضلاً الانتظار لحين عرضٍ

أفضل أو اللجوء إلى الهجرة.

هذه الفئات كلها، رغم تشتتها الظاهري، تشترك في سمة جوهرية: بيع قوة عملها في سوق لا يحميها، واستغلالها من طرف رأسمال لا يرى فيها سوى تكلفة يجب تقليصها. إنها الطبقة العاملة الجديدة، التي تتسع وتتنوع، لكنها تظل غير منظمة، وغير ممثلة، وغير واعية بذاتها بعد.

ثالثاً: وراء الخصاص، ثمن «تنمية» أخلت بالتوازنات

«خصاص اليد العاملة» لا يعني أن العمال اختفوا، بل يعني أن الطبقة العاملة تغير شكلها. فاليوم، هناك مئات الآلاف من الشباب الذين يفضلون العمل في القطاع غير المهيكل، أو في اقتصاد التوصيل الرقمي، أو في أي نشاط مستقل هامشي، بدلاً من الانخراط في سوق العمل المهيكل الذي يعتبرهم مجرد آلات يمكن تبديلها بسهولة.

ما تسميه الحكومة وأصحاب العمل «خصاصاً في اليد العاملة» ليس أكثر من أثر جانبي لنموذج تنموي شوه التوازنات الاجتماعية. فلقد تم تركيز الأنشطة الصناعية في مناطق محدودة (طنجة، القنيطرة، الدار البيضاء)، مما رفع تكاليف المعيشة هناك إلى مستويات خرافية، بينما ظلت الأجور منخفضة. فالشاب الذي يعيش في طنجة، حيث الكراء يلتهم نصف الراتب، يجد أنه من غير المعقول أن يقبل بوظيفة في الكابلاج لا توفر له سوى 2500 أو 3000 درهم شهرياً. هذا ليس «عزوفاً عن العمل»، بل هو «رفض لدفع ثمن الاستغلال غالياً».

والأمر نفسه ينطبق على القطاع الفلاحي، حيث أصبحت المناطق القروية خاوية من الشباب، بعد عقود من الإهمال وتفكيك الخدمات الأساسية. فلماذا يعمل شاب في الحقل بلا حماية، بينما يجد لنفسه مكاناً في المدينة، حتى لو كان هامشياً؟ إن هذا الخصاص هو ثمن السياسات الاقتصادية التي فضلت «الربح» على «الإنسان».

رابعاً: أي أداة تنظيمية لمواجهة هذا التغير الطبقي؟

هنا يكمن السؤال الأهم الذي يضعه ملف «الطبقة العاملة المغربية وخصائصها» أمامنا: إذا كانت الطبقة العاملة قد تحولت وتوسعت وتنوعت، فكيف يمكن للأدوات التقليدية – النقابات العجائزية والأحزاب الشكلانية – أن تمثلها؟

النقابات العمالية الحالية، التي لا تزال تعقد مؤتمراتها بنفس الأسلوب الذي كانت تفعله قبل خمسين سنة، وجدت نفسها عاجزة عن الوصول إلى الشباب في هذا القطاعات الجديدة. لا يرى عامل «الديليفري» نفسه في نقابة تمثل عامل مصنع النسيج. ولا تشعر العاملة في سوبرماركت بأن الاتحاد النقابي يدافع عنها. بينما الأحزاب السياسية، التي تحولت شبيباتها إلى وكالات تشغيل لأبناء القيادات، لا تقدم أي أفق للعمال الشباب سوى الإحباط.

إذا كانت الطبقة العاملة الجديدة تمثل اليوم غالبية القوى المنتجة في المغرب، وهي تمتلك وعياً متقدماً بعدم قبول الاستغلال، فهي أيضاً بحاجة ماسة إلى أدوات تنظيمية جديدة، نقابات عصرية ترتبط بهمومها اليومية، وليس إلى منظمات تقليدية توزع المناصب بين المحسوبين.

خامساً: الوعي بالسبب لا يكفي دون الفعل الجماعي

هناك وعي جديد يتشكل بين الشباب العامل اليوم: وعي بأن الأجر الزهيد ليس قدراً، وأن العمل الشاق دون مقابل ليس طبيعياً، وأن الحياة لا يمكن اختصارها في 12 ساعة من العمل المهين. لكن هذا الوعي، حتى الآن، يظل وعياً فردياً مبعثراً، يتحول إلى رفض فردي للعمل، أو إلى احتجاجات ظرفية غير منظمة.

التحدي الذي يطرحه ملف الطبقة العاملة الآن هو تجاوز هذه المرحلة من الوعي الخام، نحو الوعي الجماعي المنظم. وكما تعلمنا المادية التاريخية، لا يكفي أن يعرف العمال سبب شقائهم (وهو الاستغلال الرأسمالي)، بل لا بد من أن يتحدوا لمواجهة هذا السبب بقوة منظمة. الوعي بالسبب هو نصف الطريق، والنصف الآخر هو بناء القوة التي يمكنها تغيير السبب.

خلاصة: الطبقة العاملة المغربية الجديدة في انتظار طليعتها

خصاص اليد العاملة ليس أزمة اقتصادية يمكن حلها برفع الأجور فقط، بل هو مرآة تعكس تحولاً تاريخياً في بنية المجتمع المغربي. الشباب العامل اليوم يرفض العبودية القديمة، لكنه لم يجد بعد طريقاً لبناء العبودية الجديدة. الطبقة العاملة الجديدة موجودة، وكثيرة، وغاضبة، لكنها تبحث عن أدواتها التنظيمية. وإذا لم تبنيها بنفسها، فستبقى مشتتة، وستظل مفارقة البطالة والخصاص عنواناً لحالة من الاغتراب الطبقي العميق. طريق النضال طويل، لكن السؤال الحقيقي هو: متى تبدأ هذه الطبقة ببناء تنظيمها الخاص

عاملات الكابلاج بالمغرب: البروليتاريا النسائية الجديدة بين الاستغلال المعولم وإمكانات التشكل الطبقي

تشكل عاملات الكابلاج في المغرب واحدة من أبرز الظواهر الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفها البلد خلال العقود الأخيرة. فمع تسارع اندماج الاقتصاد المغربي في سلاسل الإنتاج الرأسمالية العالمية، وتوسع الاستثمارات الأجنبية في قطاع صناعة السيارات ومكوناتها، برزت كتلة واسعة من العاملات الشابات اللواتي أصبحن يشكلن جزءاً أساسياً من القوة المنتجة للثروة داخل الاقتصاد الوطني. غير أن أهمية هذه الفئة لا تكمن فقط في حجمها العددي أو في مساهمتها الاقتصادية، بل في كونها تعكس بصورة مكثفة طبيعة التناقضات التي تنتجها الرأسمالية التابعة في المغرب، حيث يتداخل الاستغلال الطبقي مع الهيمنة الإمبريالية والاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي.

حسن أولحاج

لقد قدم الخطاب الرسمي قطاع الكابلاج باعتباره قصة نجاح اقتصادي، ودليلاً على قدرة المغرب على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص الشغل. وتُقدَّم المناطق الصناعية الحديثة بوصفها فضاءات للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الصورة تخفي واقعاً أكثر تعقيداً. فالرأسمال العالمي لا ينتقل إلى بلدان الجنوب بحثاً عن التنمية أو العدالة الاجتماعية، بل بحثاً عن شروط أفضل لتعظيم الأرباح. لذلك تتجه الشركات متعددة الجنسيات نحو البلدان التي توفر اليد العاملة الرخيصة، والإعفاءات الضريبية، والبنيات التحتية المناسبة، والحد الأدنى من كلفة الإنتاج.

من هذا المنظور لا يمكن فهم مصانع الكابلاج باعتبارها مجرد وحدات إنتاجية محلية، بل باعتبارها حلقات داخل شبكة عالمية لإنتاج القيمة. فالشركات المالكة تحتفظ في بلدان المركز بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومراكز القرار والتمويل، بينما تُنقل إلى الأطراف عمليات التجميع والإنتاج التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. وهكذا يصبح المغرب جزءاً من تقسيم دولي للعمل يحتفظ فيه المركز الرأسمالي بالوظائف ذات القيمة المضافة العالية، بينما تُسند إلى البلدان التابعة الوظائف الأقل مردودية والأكثر استنزافاً لقوة العمل. إن هذا الواقع يكشف حدود الخطاب الذي يربط التنمية فقط بجذب الاستثمار الأجنبي. فالتنمية ليست مجرد زيادة في عدد المصانع أو ارتفاع في حجم الصادرات، بل تتعلق أيضاً بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنتجها هذه المصانع. وإذا كانت الثروة المنتجة تتوسع بينما تستمر الأجور المنخفضة والهشاشة الاجتماعية، فإن ما يحدث ليس تجاوزاً للتبعية، بل إعادة إنتاجها في شكل جديد.

في قلب هذه العملية تقف عاملات الكابلاج باعتبارهن المنتج المباشر للثروة. ومن منظور الاقتصاد السياسي الماركسي، فإن العاملات لا يحصلن على أجورهن مقابل كامل القيمة التي ينتجنها، بل مقابل جزء منها فقط. أما الجزء المتبقي فيتحول إلى فائض قيمة تستولي عليه الشركات المالكة لوسائل الإنتاج. ومن هذا الفارق بين قيمة العمل والأجر المدفوع تتولد الأرباح التي تشكل جوهر التراكم الرأسمالي.

وهنا تكمن الطبيعة الحقيقية للاستغلال. فالرأسمالي لا يحقق أرباحه لأنه يعمل أكثر من العاملات، بل لأنه يمتلك وسائل الإنتاج ويحتكر شروط استخدام قوة العمل. وكلما ارتفعت إنتاجية العاملات وتسارعت وتيرة العمل داخل خطوط الإنتاج، ارتفعت كمية فائض القيمة المستخرجة منهن. لذلك فإن التطور التقني داخل المصنع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين أوضاع العاملات، بل قد يتحول إلى أداة لزيادة المردودية والضغط ورفع مستويات الاستغلال. غير أن خصوصية قطاع الكابلاج لا تكمن فقط في علاقات الاستغلال الطبقي، بل أيضاً في طابعه النسائي المكثف. فأغلبية العاملين في هذا القطاع من النساء، وغالباً من الشابات المنحدرات من أوساط شعبية وقروية. وهذه الظاهرة ليست صدفة، بل تعبير عن منطق رأسمالي يبحث باستمرار عن الفئات الأكثر هشاشة والأقل قدرة على فرض شروطها. فالمرأة العاملة تجد نفسها في كثير من الأحيان مضطرة إلى قبول شروط عمل صعبة بسبب الحاجة الاقتصادية أو ضعف البدائل المتاحة. ويستفيد الرأسمال من هذه الوضعية ليحافظ على مستويات منخفضة من الأجور ويضمن انضباطاً أكبر داخل مواقع الإنتاج. وهكذا يتداخل الاستغلال الطبقي مع أشكال أخرى من الهيمنة الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. لكن الاستغلال لا يتوقف عند حدود المصنع. فالعاملة التي تقضي ساعات طويلة في العمل المأجور تعود في الغالب إلى المنزل لتتحمل مسؤوليات الرعاية والأعمال المنزلية. وبذلك تؤدي شكلاً آخر من العمل غير المؤدى عنه، وهو العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل داخل الأسرة. ومن هذه الزاوية تستفيد الرأسمالية من العمل النسائي مرتين: مرة داخل المصنع ومرة خارجه.

إن أحد الأوهام التي تروجها الأيديولوجيا الليبرالية يتمثل في اعتبار إدماج المرأة في سوق الشغل دليلاً كافياً على التحرر. غير أن الماركسية تنظر إلى المسألة بصورة أكثر تعقيداً. فالتحرر لا يقاس فقط بالخروج إلى العمل، بل بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتم داخلها هذا العمل. فإذا كانت المرأة تنتقل من التبعية داخل الأسرة إلى الخضوع للاستغلال داخل المصنع، فإنها لا تكون قد تجاوزت شروط الهيمنة، بل انتقلت من شكل إلى آخر. ومن هنا فإن قضية المرأة العاملة لا يمكن فصلها عن قضية التحرر الاجتماعي العام. فاضطهاد النساء لا يرتبط فقط بالبنى الثقافية التقليدية، بل أيضاً بعلاقات الإنتاج التي تجعل من عملهن مصدراً لتراكم الأرباح. ولذلك فإن النضال ضد التمييز الجندري يظل ناقصاً إذا لم يرتبط بالنضال ضد الاستغلال الطبقي.

غير أن وجود الاستغلال لا يؤدي بصورة تلقائية إلى نشوء وعي طبقي. فقد بينت التجربة التاريخية أن المعاناة اليومية قد تنتج التذمر والاحتجاج، لكنها لا تنتج بالضرورة إدراكاً شاملاً لطبيعة النظام الذي يخلق تلك المعاناة. ولهذا ميز الفكر الماركسي بين الطبقة بوصفها موقعاً اقتصادياً داخل عملية الإنتاج، والطبقة بوصفها ذاتاً واعية بمصالحها التاريخية. في هذا السياق تكتسب النقابة والتنظيم الجماهيري أهمية خاصة. فالرأسمالية المعاصرة لا تعتمد فقط على الاستغلال الاقتصادي، بل أيضاً على تفتيت الطبقة العاملة ومنع تشكل هويتها الجماعية. ويتم ذلك عبر التعاقدات المؤقتة، والعمل الهش، والمنافسة الفردية، وإضعاف الأطر التنظيمية. والهدف من ذلك هو تحويل مشاكل العمال والعاملات إلى قضايا فردية معزولة بدل أن تُفهم باعتبارها نتائج لعلاقات اجتماعية قائمة على الاستغلال.

لكن التناقض الأساسي بين العمل والرأسمال يظل قائماً رغم كل أشكال التمويه. فكل زيادة في الإنتاج لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأجور. وكل ارتفاع في الأرباح لا ينعكس تلقائيا على ظروف العمل. وكل توسع اقتصادي قد يترافق مع استمرار الهشاشة الاجتماعية. وهذه المفارقات تكشف أن جوهر المشكلة لا يكمن في سوء تدبير عرضي، بل في طبيعة النظام نفسه. إن عاملات الكابلاج يمثلن اليوم أحد أبرز تعبيرات البروليتاريا الصناعية الجديدة في المغرب. فهن يتموقعن داخل قطاعات إنتاجية حديثة مرتبطة مباشرة بالسوق العالمية، ويشاركن في إنتاج ثروة ضخمة تتجاوز بكثير ما يحصلن عليه من أجور. ومن هذا الموقع تنبع أهميتهن الاجتماعية والسياسية.

غير أن أهمية هذه الفئة لا تعني بالضرورة أنها أصبحت قوة منظمة وقادرة على فرض مشروعها الخاص. فذلك يظل رهينا بدرجة الوعي والتنظيم والتراكم النضالي. فالطبقة العاملة لا تتحول إلى فاعل تاريخي بمجرد وجودها داخل المصنع، بل عبر سيرورة طويلة من الصراع واكتساب الخبرة وبناء أدواتها التنظيمية.

ومن هذه الزاوية، فإن قضية عاملات الكابلاج تتجاوز حدود المطالب المهنية المباشرة. إنها تعكس طبيعة النموذج الاقتصادي المغربي نفسه، وحدود التنمية التابعة، وموقع المرأة داخل علاقات الإنتاج الحديثة، ومستقبل الحركة العمالية في زمن العولمة الرأسمالية. إن دراسة هذه الفئة تكشف أن الرأسمالية المعاصرة، رغم كل مظاهر الحداثة والتكنولوجيا التي تحيط بها، ما تزال قائمة على التناقض ذاته الذي كشفه ماركس قبل أكثر من قرن ونصف: التناقض بين العمل الذي ينتج الثروة والرأسمال الذي يستحوذ عليها. وقد تغيرت الأشكال والأدوات، لكن جوهر العلاقة بقي قائماً.

ولهذا فإن عاملات الكابلاج لا يمثلن مجرد فئة مهنية داخل قطاع صناعي معين، بل يعبرن عن أحد أهم وجوه الصراع الاجتماعي في المغرب المعاصر. ففي تجربتهن اليومية تتقاطع التبعية الاقتصادية والاستغلال الطبقي والاضطهاد الجندري، كما تتجسد في الوقت نفسه إمكانات تشكل وعي جماعي جديد قد يساهم مستقبلاً في إعادة رسم ملامح النضال الاجتماعي والطبقي داخل المجتمع المغربي.

تحت الخوذة (18 و19)

ناصر احسايين

حين تقدمت فاطمة:
كان نهار عادي... حتى تبدل كلشي. واحدة من العاملات، سعاد، تأخرات شوية على الدخول. ماشي بإرادتها... ولدها كان مريض. لكن المراقب ما سمع حتى تبرير.
صرخ فيها قدّام الجميع: «إلى ما عجبكش الحال، الباب واسع!»
وسعاد، بعينيها عامرين دموع، جاوبات بصوت ضعيف: «غير عشر دقايق...»
رد عليها ببرودة: «تخرجي دابا... وماترجعيش.»
سكت الورش كامل. كل واحد طاطّى راسو...نفس الخوف القديم.
فاطمة كانت كتشوف هادشي... وقلبها كيدق بسرعة. (إلى سكتات... غادي يبقى كلشي كيفما هو) (وإلى تكلمات... ممكن تخسر خدمتها).
لحظة قصيرة... ولكن حاسمة. ومن بعد... وقفات. بصوت واضح، ماشي عالي بزاف ولكن مسموع: «ماشي معقول هاد الشي.»
المراقب تفاجأ: «شنو قلتي؟»
فاطمة قربات خطوة: «كنقول... ماشي معقول تطرد عاملة على عشر دقايق، خصوصًا لظرف إنساني.»
العيون كاملين تشدّات فيها.
المراقب بدا كيغضب: «نتي خدمتك تسكتي وتخدمي، ماشي تدافعي!»
فاطمة ما تراجعاتش: «وحنا حتى حنا بشر... ماشي غير يدين خدامين.»
واحد العامل حرّك راسو...آخر قرب شوية.
الجو تبدل.
عبد القادر قال من اللور:»راه عندها الحق.»
خديجة زادت: «اليوم سعاد... وغدا شي واحد فينا.»
سعاد، اللي كانت خارجة، وقفات. ما بقاتش بوحدها.
المراقب شاف أن الأمور كتفلت من يدو: «بغيتو تديرو الفوضى؟»
فاطمة جاوبات بهدوء ولكن بحزم: «ماشي فوضى... غير كرامة.»
وسكتات لحظة، ومن بعد قالت: «إلى خرجات سعاد... حنا حتى حنا غادي نوقفو الخدمة.»
صمت ثقيل نزل. هاد الجملة... كانت كبيرة. حتى فاطمة نفسها حست بثقلها.
الخوف الجماعي:
واحد العامل همس: «واش بصح... غادي نوقفو؟»
الآخر جاوب: «إلا تراجعنا دابا... عمرنا نوقفو.»
العيون دارت بيناتهم. الخوف كان حاضر...ولكن ما بقش فردي.
المراقب شاف الوجوه...ما بقاتش نفس الوجوه ديال قبل. كاين تردد... ولكن كاين حتى قرار.
قال بعصبية: «دابا كلشي يرجع يخدم!»
حتى واحد ما تحرك. ثواني دازو... بحال دقائق.
النتيجة:
تنهد المراقب وقال: «خليها ترجع... ولكن هادي آخر مرة.»
سعاد رجعات...وعينيها عامرين دموع، ولكن هاد المرة... دموع مختلفة.
بعد كل هذا، فاطمة جلسات...يديها كترتعش بشوية.
خديجة همسات ليها: «كنتي شجاعة.»
فاطمة جاوبات بصوت خافت: «كنت غير خايفة... ولكن ما بغيتش نبقى ساكتة.»
عبد القادر قال: «ماشي غير نتي لي درتيها... حنا كاملين وقفنا.»
فاطمة شافت فيهم... وابتسمات: «وهنا الفرق.»
داك النهار فهمت أشياء كثيرة ، ما تبدلش غير قرار صغير... تبدل إحساس كامل:
أن العامل يقدر يهضر، أن الخوف ماشي قدر، أن التضامن ممكن.
وفهمنا حاجة جديدة: القيادة ماشي هي لي كتكون فالأمام ديما...القيادة هي لي كتكون أول واحد يكسر الصمت.
وفاطمة...ما بقاتش غير عاملة.
ولات صوت....
تحت الخوذة (19):
حين صار الصوت جماعيًا:
من بعد واقعة سعاد، الورش تبدل بشوية... ماشي فجأة، ولكن ببطء واضح.الهدرة ولات كتكثر بين العمال، خصوصًا بين العاملات. ما كانش داك النهار عادي... ولكن الأهم، ما بقاش مجرد ذكرى.
فواحد الاستراحة، تجمعو نفس الوجوه: فاطمة، خديجة، سعاد... وزاد معاهم عبد القادر وآخرين. ... لتناول وجبة الغداء كلا جاب معاه ماكلتو، والجميل هو تقاسم الماكلة بيناتنا وكاتحس انه كاين تضامن ...
خديجة قالت وهي كتشوف فاطمة:»داكشي لي وقع... خلانا نحسو بلي ممكن نبدلو شي حاجة.»
سعاد، بصوت أهدأ من قبل:»أنا كنت غادي نخرج ونبكي بوحدي... دابا حسّيت بلي ماشي غير أنا.»
فاطمة سكتات لحظة، ومن بعد قالت:»داكشي لي وقع ما خاصوش يبقى غير موقف... خاصو يولي بداية.»
عبد القادر تساءل:»بداية ديال شنو؟»
فاطمة جاوبات:»بداية ديال تنظيم... ماشي غير ردود أفعال.»
سكتو شوية... الفكرة جديدة، ولكن قريبة ليهم.
فاطمة قالت:»واش عمركم فكرتو... نكونو مجموعة صغيرة، كنهدرو فمشاكلنا ونقررو مع بعضياتنا؟»
واحد العامل جاوب:»بحال نقابة؟»
فاطمة هزات راسها:»يمكن... ولكن حتى إلى ما كانتش رسمية دابا، نبدأو غير بالتنسيق بيناتنا.»
خديجة قالت:»المهم... ما يبقاش كل واحد بوحدو.»
سعاد زادت:»وخصوصًا حنا العاملات... خاصنا نكونو حاضرات.»
فاطمة ابتسمات:»هادي أول حاجة خاصها تكون واضحة.»
فاطمة رجعات لداك اللقاء مع المناضلة، وبدات كتشارك معاهم:»كتفكرو شنو قالت لينا؟إلى المرأة بقات مهمشة... راه النضال ناقص.»
عبد القادر قال: «دابا بان ليا المعنى ديالها.»
واحد العامل سأل:»وكيفاش نطبقو هاد الشي؟»
فاطمة جاوبات:»ببساطة...أي نقاش يكون، العاملات يكون عندهم نفس الحق فالكلام والقرار.»
خديجة ضحكات وقالت:»يعني ما نبقاوش غير كنسمعو.»
فاطمة: «بالضبط... تولّيو حتى نتاوما كتقودو.»
التجربة الأولى:
تافقو يديرو لقاء صغير، غير بينهم. بلا ضجيج، بلا إعلان.
جلسو فواحد الركن بعيد على المراقبة.
فاطمة بدات:»كل واحد يقول شنو المشكل لي كيعاني منو.»
بداو الأصوات كتخرج:
عامل: «الساعات طويلة بزاف.»
خديجة: «الراحة قليلة.»
سعاد: «إلا مرضنا... كنضيعو كلشي.»
عبد القادر:»وكاين حتى التعامل الخايب ديال بعض المراقبين.»
فاطمة كانت كتسمع وكتكتب الافكار في دفتر صغير مدكرة صغيرة . ومن بعد قالت: «دابا... هادي ماشي غير شكايات. هادو مطالب.»
سكتو... الكلمة كانت جديدة عليهم.
من الخوف إلى الفكرة:
واحد العامل قال: «ولكن... واش نقدروا نطالبو؟»
فاطمة جاوبات:»إلى كنا بوحدنا، لا.ولكن إلى كنا مجموعة... نعم.»
خديجة شافت فالجميع وقالت:»أنا معاكم.»
سعاد:»حتى أنا.»
عبد القادر:»حتى أنا.»
بشوية... كل واحد بدا كيعبّر. الخوف ما مشاش... ولكن ولى كيتقاسم.
لحظة وعي جديدة:
فاطمة قالت بهدوء: «اللي وقع مع سعاد ورّانا حاجة: ماشي الشجاعة ديال واحد هي لي كافية...القوة الحقيقية هي ديال الجماعة.» ومن بعد زادت: «ودابا خاصنا نحافظو على هاد القوة.»
الكلمة التي تأسسات
قبل ما يتفرقو، تافقو على حاجة وحدة: ما يبقاوش ساكتينما يبقاوش متفرقينوأي مشكل يوقع... يتناقش بينهم كاملين.
عبد القادر قال: «دابا بان ليا... النضال ماشي غير لحظة.»
فاطمة جاوبات:»النضال هو طريق... وهادشي غير البداية.»
داك النهار، أدركت فيه اشياء و كنت اسمع اكثر مما اتكلم : ما كانش فيه صراخ...ما كانش فيه مواجهة كبيرة... ولكن كان فيه شيء أهم: بداية الوعي الجماعي بداية التنظيم وبداية صوت... ما بقاش ديال فاطمة بوحدها. ولات الجماعة كاملة كتهضر. وفهمنا حاجة جديدة: ماشي غير لي كيكسر الصمت هو القائد...القائد الحقيقي هو لي كيخلي الآخرين حتى هما يهضرو. وتحت الخوذة...الصوت ولى جماعي.

(يتبع...)

من أين تبدأ الحداثة؟

نورالدين موعابيد

لن تعيد هذه السطورُ إنتاج ما راكمته البشرية وهي ترصد بنى الحداثة الصريحة والضمنية، بعدما أرقها المفهومُ، و أقض مضاجعها، لأن ذلك مقدور عليه، وإنما سأجازف علني أفلح في ملامسة حداثة أخرى، حضنها البيت التقدميُّ بشاعريته، دفءا و بوحا حميما مما تتيحُهُ مكتبة الإنسان المعاصر، الخاصة، التي هي مخدعه، و ملاذه، و من ثمة تسحب البساط من تحت أقدام المشجب، أو خزانة الملابس، أو خزانة المجوهرات، أو مخزن التموين، أو مرأب السيارات، أو الثلاجة...واضح للمرء ،إلا إن كان مصابا بالحول أو العمى أن الكتب تحمل القارئ بعيدا، فإذا هو كما الغجر», يسافر في كل الدنيا»، بل إنها تقدرُ على افتضاض بكارة التخييل/ التخيل، فيتصالح «الواقعيُّ»، و»المتخيل، نحو ما حققته مؤلفات معروفة (رسالة الغفران) المعريّ، (الكوميديا الإلهية) Dante، (الفردوس المفقود) Milton، والقائمة طويلة. يكتشف القارئ le lecteur، ويشفّ، فما بالك بالقراء Le lisseur؟!، دونما حاجة أيّ منهما إلى ارتحال حقيقيّ، أو اضطرار إلى التزام محددات زمانية، بؤرة القراءة وإعادة القراءة هي الإنسان بمنزعه الشموليّ، متعدد الأبعاد ابتغاء مرضاة إنصافه. وفي تصوري المتواضع أن الكتاب الورقيّ كان أهم أدوات العولمة، قبل ظهور الكتاب الرقميّ، ولولا ترجمة الإبداعات البشرية المكتوبة ما كانت المثاقفة ممكنة. ومن الأقوال البليغة، قول «فنلنديّ» منحوت على تمثال: (اقرأ حتى وإن كنت تغرق.). وعندي أن أكبر كتاب سيظل مفتوحا هو كتاب الحياة، المنفتح على فتوحات بكر، ترتاد أصقاعا أخرى تغري وتغوي. وكم سيكون مدهشا لو أن الإنسان يقضي نحبه وسط ركام الأسفار والمجلدات، وبخاصة ذات الأبعاد الكونية، القلقة والمقلقة في آن..!!!. هكذا تتبدى شرعية المشاريع القرائية إلى جانب شرعية المشاريع السوسيو-سياسية-الاقتصادية في بناء المجتمعات الحداثية الديمقراطية. ولا جرم أن القراءة مرتهنة بالتعدد، كما هي مرتهنة بالعقل الناقد حتى تكون منهجية، وإلا فإن تحويل المقروء الثمين إلى مكتوب نفيس، يغدو هدرا أو من قبيل النوق العصافير... فللقراءة أسئلتها، وللكتابة أسئلتها أيضا، والسعيد من أل ف بين قلبيهما. وحبذا لو أن السلوك الحداثيّ أضحى اختيارا يوميا، واعيا، يؤثث مختلف المواقف، بدل إفراغ الحداثة الحقيقية من دلالاتها الراقية. أخيرا ،إن من ضرورات التفكير المتنوّر تهذيب المكتبات الخاصة ،و تخليصها من التفكير غير العلميّ الذي يعوق بغية الملتمس، وجذوة المقتبس؛ إذ مهارة التمييز و مهارة التصنيف و مهارة التقويم من المهارات العقلية التي لا مندوحة عنها إن نحن سعينا إلى الاحتماء بتجارب الشعوب التقدمية، المؤمنة بيد العقل الطولى في: الفهم، التفسير، التحليل ، التأويل.. وما إلى ذلك من آليات متقاطعة، متداخلة. ولنا أن نفكر جميعا كيف نطوّر الذائقة القرائية؟

Développer le goût de la lecture
يونيو 2026

محمد شويا :

إن الإصلاحات الجزئية غير كافية لإلغاء الرأسمال لان البورجوازية تبقى متحكمة في وسائل الإنتاج.. الصراع الطبقي يجب أن يمتد إلى الحقل السياسي أي إلى السلطة

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه للتشكيلة الاجتماعية بالمغرب، هو الرفيق محمد شويا عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي

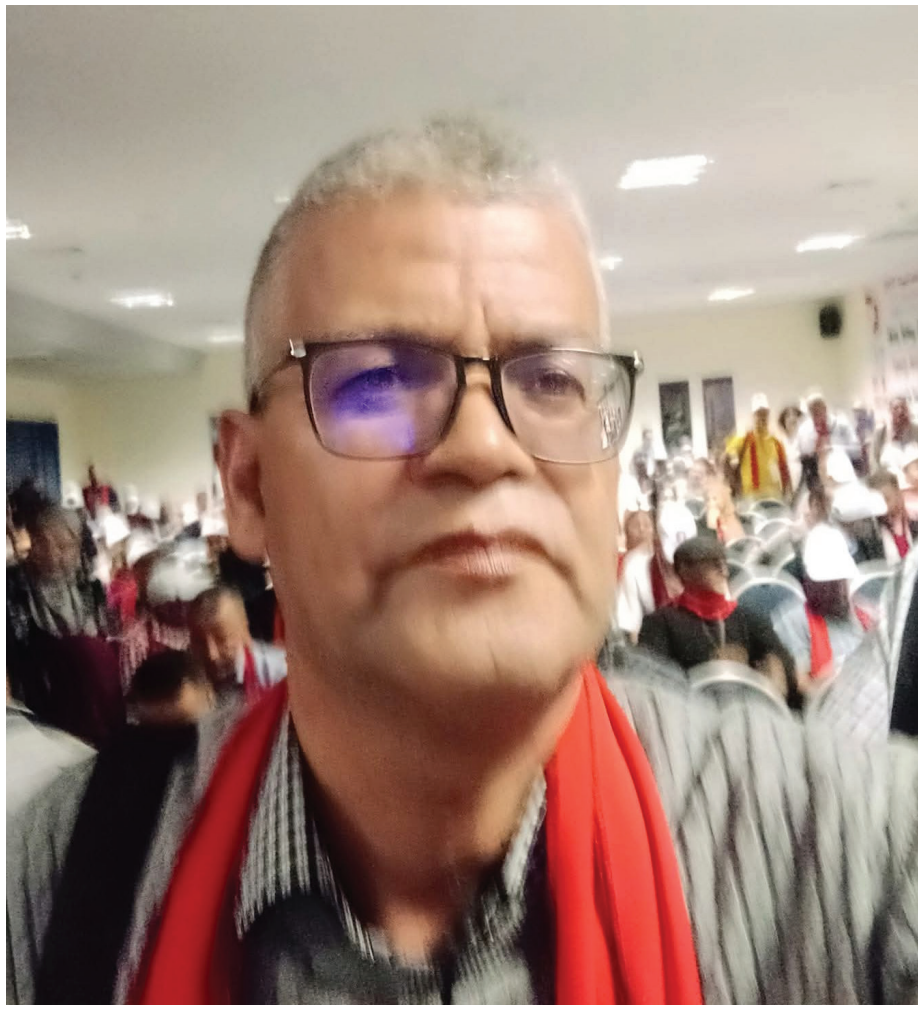

| تشكل الطبقة العاملة المغربية احد أهم مكونات التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية ما الخصائص التي تتميز بها هذه الطبقة راهنا في إطار هذه التشكيلة؟

| بخصوص سؤالكم الاول حول مكانة الطبقة العاملة المغربية في التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المغربية وخصائصها هو سؤال مركب ينطوي على فكرتين الأولى مكانة هذه الطبقة راهنا في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية أما الثانية فتتمحور حول الخصائص العامة لهذه الطبقة في المرحلة... فمكانة الطبقة العاملة المغربية ما فتئت تتنامى وتتوسع في التشكل الاقتصادي والاجتماعي منذ ارساء نظام المخزن عبر علاقات رأسمالية بدائية تجلت في وجود عمال صناعة السكر في العهد السعدي ق16 والصناعات الحرفية وتزامنت مع تنامي وتوسع الرأسمالية المركانتلية بأوربا الغربية وكان العمال هم العبيد او «المعلمين» و»المتعلمين» les maîtres et les apprentis وأيضا أسرى وسجناء القراصنة من الأوروبيين خصوصا البرتغال والاسباني وكانت مجالات اشتغالهم الحرف التقليدية واعمال بناء المراسي والشغالة بها وبناء المدن والقناطر والقلاع والحصون والسجون وعمليات النقل عبر القوافل أو السفن لم يكن العمل الماجور ولا علاقات إنتاج واضحة ومتطورة انما كان هناك استغلال في عمليات التسخير القسري الفردي والجماعي مقابل العيش .. ومع الضغط الاستعماري على المغرب خلال القرن19م خصوصا والذي واكبه تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية بدأ تشكل البروليتاريا المغربية حسب البحث الذي أشرف عليه روبير مونطاني Robert Montagne 1949 كطبقة اجتماعية مكتملة في ظل الرأسمالية الكولونيالية ثم في ظل الرأسمالية التبعية والرأسمالية المعولمة التوحش حاليا ....

نشأت البروليتاريا المغربية مع انطلاق كل أشكال الاستغلال الاقتصادي للبلد سواء أثناء الضغط الاستعماري على البلد تجمعات عمالية حول مناطق التنقيب عن المعادن في الريف والاطلس والصحراء والشرق وخلال سياسة التهدئة نشأت أولى المدن المنجمية جرادة وخريبكة وميبلاضن وتوسيت وبوبكر ووشان كما تشكلت بروليتاريا عمليات بناء الطرق والقناطر والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وبناء المدن العصرية وكانت البروليتاريا تحت حكم المقيم العسكري دائما نموذج بروليتاريا الفوسفات والفحم الحجري نظرا لخطورتها على مصالح الرأسمال الكلونيالي الناشئ آنذاك فالبروليتاريا المنجمية والسككية بالأساس عرفت تشكل الوعي النقابي الجنيني بفضل النشاط المكثف للجماعات الماركسية الاولى خلال عشرينيات القرن الماضي مما اضطر سلطات الحماية الى عسكرة المدن المنجمية واصدار الجهاز المخزني ظهير منع البروليتاريا المغربية من العمل النقابي وتكريس دور المحتسب وامناء الحرف والذين كان دورهم في تراجع مستمر بعد انتفاضة الحرفيين والتجار بفاس «انتفاضة الطالعة1873/1874» ضد النظام الجبائي الجائر ومنافسة البضائع الاوربية المصنعة ..

ومع ارساء النظام التبعي عارض التحالف الطبقي قيد التشكل وممثله المخزن البرنامج الوطني لحكومة عبد الله ابراهيم في تصنيع البلاد خوفا من توسع الطبقة العاملة المغربية ودورها في قيادة التحرر الاقتصادي والاجتماعي..

ومع سياسة التقويم الهيكلي والعولمة الرأسمالية المتوحشة وضعت السيدة أمينة بن خضرة (مديرة مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية 30 (BRPM شركة عمومية ومنجمية كبرى قصد التصفية أو دفع عمالها نحو الهشاشة مثلا تصفية التجمعات الكبرى للبروليتاريا الفحم الحجري بجرادة 1998 نموذجا وفرض الهشاشة على عمال الفوسفات عبر شركات الوساطة والغرض الأسمى هو تكثيف الاستغلال ..

وبالنسبة للفكرة الثانية المتعلقة بخصوصيات البروليتاريا المغربية فيمكن تحديدها انطلاقا من محددات تختلف ايديولوجيا وسوسيولجيا وسياسيا :

- في المنظور الماركسي: يحدد الماركسيون المغاربة أو غيرهم خصوصيات الطبقة العاملة المغربية انطلاقا من نظرية التبعية. فعموما تعيش هذه الطبقة راهنا بحكم النيوليبرالية المتوحشة في حالة هشاشة جد متطرفة une forte précarisation وانقسامية قطاعية وجغرافية division sectorielle et géographique ، بين الداخل والخارج واندماج بنيوي تبعي للرأسمال العالمي.. فالطبقة العاملة المغربية اضافة إلى كونها منفصلة عن وسائل الإنتاج هي ايضا مبنية ومتمفصلة حول ازدواجية قوية بين القطاع المهيكل وآخر غير مهيكل (secteur formel et informel) مما يعرضها للاستغلال المكثف خصوصا في مناطق الإنتاج والتصدير الحرة ... فمفهوم التهشيش والبلترة يتمحور حول ثلاثة ميكانزمات :

+ ميكانزم الاقتصاد التبعي الذي يسعى لتكريس المقدرات الوطنية الطبيعية والبشرية لخدمة الأسواق الرأسمالية العالمية عوض اقتصاد وطني متمركز حول الذات .

+ميكانزم الانقسامية والهشاشة البنيويةSegmentation et précarité structurelle: ان سوق العمل في المغرب يعرف ازدواجية متطرفة.. وهي استراتيجية للرأسمال الكامبرادوري لتقسيم العمال .. فالقطاع غير المهيكل يمتص فئات عمالية عريضة كقوة عمل من عمال زراعيين ومهن حضرية صغيرة تتميز بغياب كلي للحماية الاجتماعية وفي وضعية شديدة الهشاشة .. أما القطاع المهيكل فالبروليتاريا المغربية تحت رحمة السوق القاسية وشروط المرونة flexibilité فهي غالبًا مقسمة بين شروط الشغل القار وهي سوق متراجعة نحو عدم الاستقرار أو التسريحات العشوائية أو عقود عمل مؤقتة ..

+ ميكانيزم دور المناطق الحرة والاستغلال المكثف : في مناطق التسريع الصناعي كما في طنجة والدار البيضاء فيسجل الماركسيون المغاربة كثافة الاستغلال الرأسمالي بأجور هزيلة وضغط كبير على قوة العمل لرفع فائض القيمة إلى اقصاه بالخصوص قوة العمل النسائية الشابة والنازحة من البوادي أو ضحايا الهدر المدرسي والعودة إلى الأمية...

هذه الخصوصيات لا تنفصل عن خاصية أساسية وهي الوعي الطبقي المنقسم بدوره وهي أن هذه الطبقة لها موقع مهم في الإنتاج لكنها دون مستوى الوعي به في مواجهة الباطرونا المتخلفة والجشعة... ربما هذا ناتج عن وجود احتياطي اليد العاملة اليوم الناجم عن الهجرة القروية والنمو الديمغرافي الذي لازال سريعا وعن عوامل القمع والطرد والتسريح ....

-في منظور التحالف الطبقي السائد:

يرى وكلاء الاستعمار الجديد والباطرونا المتخلفة أن البروليتاريا المغربية ليست طبقة متجانسة يمكن الاطمئنان لها بل هي عدو طبقي يجب استغلاله بفصلها عن وسائل الإنتاج واستخلاص أعلى معدل لفائض القيمة ... يعني تنظر البورجوازية الوكيلة للطبقة العاملة من مقياس سوق العمل ومن ادماجها في الاقتصاد التبعي كسوق استهلالية واسعة .. وعوض أن تتحدث

التتمة في ص 15

عن البروليتاريا أو الطبقة تروج لقاموس البنك العالمي «الساكنة النشطة «والرأسمال البشري»، وتجيب عن مطالب العمال في الأجر الكامل والعيش الكريم والاستقرار في الشغل والحماية الاجتماعية بأن تحرر العمال من البطالة والفقر لا يمكن أن يتم إلا عبر المزيد من الاندماج في نظام العولمة الرأسمالية يعني دعم التنافسية بتعديل مدونة الشغل والمرونة والتأهيل المهني والتحكم في أعباء الحماية الاجتماعية من صحة وصناديق التقاعد والدعم والامتيازات الضريبية والريع ..

- كيف تنظر الدولة المغربية للطبقة العاملة؟: (التبعية والاستقرار والرقابة على المجتمع). فالدولة لا تعتبر الطبقة العاملة المغربية كيان سياسي مستقبل، بل تعتبرها رعية واتباع يجب الحرص على ادماجهم أو العطف عليهم عبر الدعم أو التحكيم في الملف الاجتماعي l'arbitrage كما حصل في أزمة كوفيد...، ولكي تتلافى الدولة سخط الطبقة العاملة تستعمل اسلوبين القمع الفظ عبر المقاربة الأمنية أو القمع الناعم عبر البيروقراطيات النقابية أو عبر المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي والتحكيم في بعض المراحل ..

| اعتمدت الطبقة العاملة عالميا منذ تشكلها خلال القرن 19م على تنظيمات نقابية للدفاع عن حقوق العمال...، ما تقييمكم للتأطير النقابي للطبقة العاملة المغربية حاليا ؟

| نعم الحركة النقابية العالمية ولدت من رحم معاناة العمال والعاملات جراء الاستغلال الرأسمالي المكثف لقوة العمل .... والحركة النقابية في نظر الماركسيين اللينينين عموما هي حركة الصلاحية ضرورية لإنتاج بعض الحقوق والمكاسب الآنية والفورية استجابة للطالب العمال الذين ليس لهم النفس الطويل لإنجاز مهام التحرر الاجتماعي والطبقي عبر الإطالة بالرأسمال لان هذا يتطلب نفسا ووقتها طويلا الجماهير العمالية حماسية لا تطيق الانتظار الطويل ... في تقييم الماركسيين اللينينين الحركة النقابية حركة اصلاحية وليست ثورية لكنها ضرورية لمصلحة العمال بشرط الا تطول وتتحول إلى حركة انتهازية تعمل على تلطيف الاستغلال الرأسمالي وتسويغه عوض الاطاحة به .. كما شدد لينين على استمرار النقابات حتى في ظل الدولة الاشتراكية لذلك رفض ل النقابات واصر على بقائه لأنها ستتحول إلى حركة عمالية اي سياسية لحماية وتحصين ثورتها ..

في المغرب وأثناء سيطرة الحماية الفرنسية على المغرب ونظر لتطور وتعليم الاستغلال الرأسمالي الكولونيالي بدأت منذ عشرينيات القرن الماضي الجماعات الماركسية من العمال الأوروبيين اغلبهم فرنسيين في انشاء التنظيمات النقابية وانتصرت على العمال الأوروبيين في الوقت الذي كان العمال المغاربة ممنوعين من الحريات النقابية بظهير مخزني وتأثير من سلطات الحماية. إلا أن العمال المغاربة كانوا مصرين وفي حاجة إلى العمل النقابي بدأوا ينخرطون في النقابات الفرنسية خصوصا CGT إلى حدود منتصف اربعينيات القرن الماضي حيث نظم عمال مناجم جرادة للفحم الحجري أول فاتح مايو بالمغرب 1946 وبعد ذلك بسنة واحدة تأسس اول مكتب نقابي من المغاربة فقط في السرية 1947 بمدينة جرادة الحوض الفحمي بقيادة الطيب بن بوعزة وكان هذا المكتب العمالي اول لبنة لتأسيس مركزية الاتحاد المغربي للشغل التي تأسست في 20 مارس 1955 في السرية أيضا وقد بدأت بخلاف حاد بين الطيب بن بوعزة الذي كان شيوعيا قبل ان يتحول الى حزب الاستقلال خلافه الحاد مع زعماء حزب الاستقلال خصوصا المهدي بن بن بركة الذي كان يفضل المحجوب بن الصديق كأمين عام وكان ذلك استجابة لطلب القصر الذي حكم بينهما بتعيين الطيب بن بوعزة سفيرا لإعادة وتم تثبيت المحجوب كأمين عام وخلد فيها 55 سنة كاملة ...

الحركة النقابية المغربية انقسامية وتأثيرها في تقييمي الخاص دون مستواها في ستينات القرن الماضي لعدة عوامل موضوعية كالقمع المخزني والمنع والحصار والتضييق بل الاغتيال والاعتقال حسن موتشو تم اغتياله برميه من القطار أما عبد الله موناصير فتم القاءه في البحر وربطه إلى أحد القوارب واحتيال بوعلي المعطي وبن عيسى ايت الجيد وزبيدة ... ثم هنا القمع الناعم مثل تمرير التشريعات التراجعية كقوانين الشغل والوظيفة العمومية والقانون التكبيلي للإضراب ومرسوم الأجر مقابل العمل ورفض التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية مثل الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية والحق في التنظيم النقابي وحق الإضراب والاتفاقيات واردة في اتفاق 26 ابريل 2011 لم توقعها الحكومات المتعاقبة والتملص من الاتفاقات مع النقابات ... أيضا أساليب الاختراق عبر شراء ذمم القيادات النقابية من طرف الدولة والباطرونا أو بعض الأحزاب وهنا نتساءل عن مصير مبدأ الاستقلالية القرار العمالي والنقابي هو دائما خارج إرادة العمال . ومع مرور الزمن تحولت البيروقراطيات النقابية والتيارات الوصولية داخلها الى اذرع للدولة والحكومات والباطرونا ممتدة داخل كل المركزيات النقابية وقد لخص الشهيد عمر بن جلون أمراض الحركة النقابية المغربية فيما يلي :

+ البيروقراطية النقابية : يعني تحول قيادة النقابة إلى جهز تسلطي يخدم مصالحه الخاصة عوض خدمة الطبقة العاملة..

+المساومات والـلـقـاءات المشبوهة : ويعني نهج سياسة التسويات مع السلطة وربط علاقات سرية مشبوهة مع أطراف سياسية مناهضة للعمل النقابي للحصول على امتيازات شخصية ..

+ الالتفاف على القرارات النضالية : عملت القيادات النقابية على إلغاء القرارات النقابية دون العودة للعمال والموظفين أصحاب القرار كإلغاء الإضراب العام للموظفين سنة 1961 بل إلغاء الاتحاد النقابي للموظفين والكثير من الفيدراليات...

+التبعية والارتهان السياسي : ويعني محاولة القيادة النقابية البيروقراطية فرض «الحياد السلبي» في قضايا الصراع السياسي ونسف استقلالية العمل النقابي عبر الارتماء في أحضان السلطة والإدارة...

+ فرض التفقير السياسي على الطبقة العاملة عبر النضال فقط على الخبز اي ما نسميه النضال الاقتصادوي ....

ان الصراع الطبقي يسمح بتحويل الصراع الاقتصادي بين تحالف العمال والفلاحين ضد البورجوازية صاحبة المال والاعمال إلى محرك للتغيير السياسي إن حسم السلطة مهمة مركزية عند الشيوعيين من أجل بناء المجتمع الاشتراكي على طريق المجتمع الشيوعي ....

| يمثل الصراع الطبقي محرك للتطور المجتمعي نحو المجتمع الاشتراكي وتعتبر الطبقة العاملة كطبقة منتجة قائدة هذا الصراع ضد الرأسمال فما الآليات الكفيلة بجعل الطبقة العاملة تصل إلى هذا الدور القيادي ؟

| الصراع الطبقي هو محرك التاريخ نحو التغيير المنشود بمعنى ان قيادة الطبقة العاملة وتحالف الفلاحين معها عند لينين او الكتلة التاريخية عند غرامشي يؤدي حتما إلى الاطاحة بالنظام الرأسمالي وبناء المجتمع الاشتراكي مكانه فما هي الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك ؟

ان الصراع الطبقي يسمح بتحويل الصراع الاقتصادي بين تحالف العمال والفلاحين ضد البورجوازية صاحبة المال والاعمال إلى محرك للتغيير السياسي إن حسم السلطة مهمة مركزية عند الشيوعيين من أجل بناء المجتمع الاشتراكي على طريق المجتمع الشيوعي .... إن حسم السلطة يقتضي ما يلي :

- الوعي الطبقي والتنظيم : إن أساس الرأسمالية يرتكز على الاستغلال الطبقي استغلال البورجوازية لقوة العمل لجني

- فائض القيمة من قوى العمل أي من مجهود البروليتاريا ... ولازم هذه الآلة الرأسمالية لابد من :

+ان العمال يجب أن يعوا ذاتهم وواقعهم اي مصالحهم المشتركة وموقعهم في علاقات الإنتاج وأهمية موقعهم في الإنتاج ..

- +التنظيم الذاتي l'auto-organisation على العمال ان يبنوا تنظيمهم .. السياسي المستقل والذي هو ..الحزب الشيوعي بمثابة. قيادة الأركان وعلى مستوى .اخر بناء الحركة. الجماهيرية من نقابات وجمعات وتنظيمات ذاتية ترفع مطالب. بسقف اصلاحي لان الجماهير لا تفكر بالاستراتيجية أو قد تبدوا لها بعيدة لذلك. فالحركة الجماهيرية قد تحقق لها حقوق ومكاسب انية وفورية، في رأي لينين الإصلاحية ضرورية مرحليا ولا يجب أن تطول.

- من الصراع الاقتصادي إلى التغيير السياسي :

- إن الإصلاحات الجزئية غير كافية لإلغاء الرأسمال لان البورجوازية تبقى متحكمة في وسائل الإنتاج.. الصراع الطبقي يجب أن يمتد إلى الحقل السياسي اي إلى السلطة :

- +يجب حسم السلطة : عن طريق التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وأيضا عن طريق بناء تحالفات مع من لهم مصلحة في التغيير من فلاحين وكادحين وطبقات شعبية وتنظيمهم في جبهات أو تحالفات ضد سلطة البورجوازية واسمها لصالح العمال وحلفائهم ..

- + تجاوز المؤسسات : حسب الاستراتيجية الديمقراطية لنكوس بولنتزاس Nicos Poulantzas اكتساح الجماهير للمؤسسات الدولة القائمة وتحويلها تحت سلطة الشعب مثل مجالس السوفييتات .

- الانتقال نحو الاشتراكية: لبناء الاشتراكية على الطبقة العاملة ان تتجه نحو تغيير جذري في العمق المراحل المركزية للتغيير : * تأميم وسائل الإنتاج كالصناعات الكبرى والأبناء والأراضي الفلاحية الكبرى والبنيات التحتية والامكانيات الطبيعية من مياه ومصادر الطاقة والمعادن ...

- * التخطيط الاقتصادي : الإنتاج يجب أن يوجه لتلبية الحاجات الأساسية للشعب من تعليم وصحة وسكن ونقل...

- * التغيير الذاتي : العمال يشاركون في تسيير الشركات والمقاولات العمومية والأراضي والخيرات الفلاحية ...

- بالنسبة لواقعنا المغربي ... المغاربة قادوا لحظات قوية من الصراع الطبقي تجلت في مئات الانتفاضات الشعبية انتفاضة الريف الاولى والثانية 1959/2017 انتفاضة الحركة التلاميذية 23 مارس 1965 .. انتفاضة أولاد خليفة ثم الدار البيضاء يونيو 1981 الشمال ومراكش يناير 1984 انتفاض الشمال وفاس دجنبر 1990 حركة 20 فبراير ...

- الصراع الطبقي كان على أشده طيلة فترة الاستقلال الشكلي الا انه لم يؤد إلى تغيير جوهري بل كانت التكلفة باهضة من الشهداء والمعتقلين والمنفيين والمشردين لان أدوات الصراع لم يتم بناؤها... بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم والكادحين المحاولات جارية لكن طال الزمان والقوى الفاعلة غير مبالية .. الحركة الجماهيرية رغم عنفوانها دون جدوى في غياب التنظيم والبرنامج والأفق السياسي فإلى متى ونحن اليساريون المعول علينا ندور في حلقة مفرغة ؟؟؟

العدوان الأمريكي- الصهيوني على إيران: عندما تنتصر السيادة الوطنية

محمد شاعر

خلال هذا الشهر تم التوقيع على مذكرة تفاهم إسلام آباد بين الولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، كمحاولة اخرى لإنهاء العدوان الصهيوني على إيران .وهي المذكرة التي عمل الرئيس الامريكي ترامب على عدم الإفصاح عن مضامينها، بل والكذب بشأن حقيقة هذه المضامين ، حيث ظل يكرر انتصار العدوان وهزيمة إيران. وبالعودة إلى مجريات العدوان ومسار المفاوضات ثم لمذكرة التفاهم يمكن استخلاص الفشل الذريع للعدوان الامريكي الصهيوني . لقد كان أول هدف معلن إسقاط النظام الإيراني ،ولذلك اعتمد أسلوب الاغتيالات الإرهابية في حق قيادات سياسية وعسكرية للنظام الإيراني لزعزعته ،لكن النظام افشل هذا الهدف وحافظ على مؤسساته وعلى آليات التداول السياسي للمسؤوليات والمؤسسات. وعلى المستوى العسكري تمكنت إيران من تحويل الحرب لصالحها، من خلال الرد العسكري المناسب ، وتوسيع ساحات الحرب إلى إسرائيل والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، والمنشآت الاقتصادية ،كما ابرز حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية، وأرغمت الامبريالية وحلفائها على الاعتراف ان نهاية العدوان لن تكون بالسرعة التي يعتقدونها، وأن تكلفتها ستكون ضخمة و تتجاوز حدود المنطقة إلى المجال العالمي. وبالفعل اتجهت إيران إلى تنويع اشكال المقاومة بإغلاق مضيق هرمز، مما أدى إلى توقيف عجلات اقتصاديات العديد من دول العالم و خاصة الغرب الرأسمالي الذي تعتمد اقتصاياته على مصادر الطاقة التي يعبر جزء كبير منها مضيق هرمز. وساهم هذا الشكل من المقاومة الإيرانية في احتداد الخلاف بين الحلفاء الامبرياليين الذين عارض العديد منهم العدوان او رفض على الاقل الدخول فيه إلى جانب الولايات المتحدة. وعلى المستوى الداخلي الأمريكي خلق الصمود الإيراني استهزاء بخطابات ترامب واشتداد المعارضات السياسية والمدنية للعدوان.

دفعت الهزائم المتوالية للعدوان الإدارة الأمريكية إلى البحث عن مخرج من المأزق بأقل التكاليف الممكنة، وهو الأمر الذي انتبهت له القيادة الإيرانية،ذلك أنه بعد الموافقة على المفاوضات غير المباشرة بوساطة باكستانية فاوض الإيرانيون ،انطلاقا من وعيهم أن ترامب يهرول إلى اتفاقية ، وبشكل يفوت على الأمريكيين فرض شروطهم ، وبالمقابل انتزاع العديد من التنازلات الأمريكية . وبقراءة مذكرة تفاهم إسلام آباد بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، يتجسد السقوط والفشل الأمريكي، لقد فرضت المذكرة على الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وقف العمليات العسكرية في جميع الجبهات ، وهذا يعني الإقرار بوحدة ساحات المقاومة ، وهو الأمر الذي كانت ترفضه الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني لعزل لبنان والاستفراد بالمقاومة اللبنانية وهو ما رفضته إيران وفرضت مقابله توقيف الحرب في جميع ساحات الحرب وخاصة لبنان، بل فرض تأكيد المذكرة على وحدة وسيادة لبنان.

وخرجت إيران منتصرة من خلال اعتراف الولايات المتحدة بإيران كقوة إقليمية في المنطقة، حيث نصت المذكرة على الدور المستقبلي لإيران في إدارة مضيق هرمز. ولم تتخل إيران عن برنامجها النووي حيث نصت المذكرة على الحفاظ على الوضع الحالي لهذا البرنامج. والجدير بالإشارة أيضا إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بعدم نشر قوات إضافية أو فرض عقوبات جديدة. في اعتراف ضمني بأن هذه الحرب عدوان أمريكي صهيوني انطلق من الأرض المحتلة والبحار المحيطة بإيران ومن القواعد الأمريكية في الخليج، فرضت إيران في المذكرة تعهد الولايات المتحدة و»شركاؤها الإقليميين» (أي إمارات الخليج) على دفع تعويضات لها، لا تقل عن 300 مليار دولار، وإنهاء جميع العقوبات، ورفع الحصار البحري وحريتها ببيع النفط والمنتجات البترولية.

إن الحصار والعدوان والاتفاق المتولد عنه أبرز فشل الرهانات الأمريكية على المزيد من العربدة وانتهاك سيادة الدول، وبالمقابل يجسد الصمود والانتصار الإيرانيين أن الدفاع عن استقلالية القرار والسيادة الوطنية حتما منتصر، لكن هذا الانتصار لم يكن ليتم دون بناء

عوامل القوة الذاتية. فعلى مدى الأربعين سنة من العقوبات الظالمة في حق الشعب الإيراني لم تركن إيران إلى التظلم لدى منظمات دولية ذات البعد الإمبريالي بل استثمرت بقوة في العلوم والتكنولوجيا والتعليم والتصنيع. لكن استمرار هذا الصمود والحفاظ على استقلالية القرار الوطني، في واقع دولي تستمر فيه الأطماع الامبريالية والصهيونية، يفرض بناء عوامل قوة سياسية ومدنية بالتأسيس لإطار ديمقراطي علماني تتحقق فيه السيادة الحقيقية للشعب الإيراني.

حدث الأسبوع

كرة القدم، الرأسمالية، والهيمنة الثقافية ..!

عزيز عقاوي

أبينا أم كرهنا، هناك معطى لا يمكن تجاهله ولا القفز عليه ، إنه معطى كأس العالم. معطى يجب على كل ممارس للسياسة وحامل لمشروع مجتمعي بديل، ألا يتجاهله لأنه يدخل في مجال ممارسة الصراع عل مستوى البنية الفوقية .

الرياضة، الدين، وكل ما يدخل في اهتمامات الجماهير هو كذلك يدخل في اهتمامات كل من يعتبر نفسه معنيا بقضايا الجماهير .

نبضات قلوب جماهير العالم بأسره ترتفع وتنخفض ، في الملاعب أو وراء الشاشات، وفق اتجاه رياح الكرة المستديرة، رغم قطرها وحجمها الصغير، هذا الحجم الذي لا يشكل إلا جزيئيات صغيرة وميكروسكوبية، مقارنة مع حجم ماكينات الاستغلال الطبقي ..!

عندما قال كارل ماركس في «الأيديولوجية الألمانية « أن «الدين افيون الشعوب، لكنه في نفس الآن زفرة المضطهدين وروح عالم بلا روح « ، فإنه كان يعرف دور الدين وأهميته، في التحكم في نبض الجماهير وآهاتها. وهو ما التقطه ماركسيو أمريكا اللاتينية عندما حاولوا، وتمكنوا إلى حد كبير، من إيجاد حلقة وصل بين الكنيسة والحركات الثورية الماركسية عبر ما سمي بلاهوت التحرير .

ميادين كرة القدم اليوم، ساحة من ساحات الصراع في مختلف ابعادها الوطنية، والدينية، القومية، والأممية وحتى الطبقية ...

ولأن الطبيعة لا تحب الفراغ. ولأن الماكينة الرأسمالية لا تتوانى عن استغلال كل نافذة تفتح في اتجاه الربح والاستغلال والتحكم الاقتصادي عبر التحكم الثقافي فإنها، أي الرأسمالية، جعلت من كرة القدم، ومن رياضات أخرى مربطا لفرسها وواجهة من واجهة التغلغل إلى عقول الجماهير عبر استغلال إلى قلوبها .

إن المطروح على التنظيمات والمناضلين الملتزمين والملتحمين بقضايا الجماهير، ليس ممارسة هواية الانتقاد الفوقية لهذه اللعبة، واتهامهم لمحبيها وهواتها بالسقوط في فخ البروباكندا الرأسمالية، بل المطلوب هو البحث عن سبل تحويل هذه اللعبة، محبوبة الجماهير ،الى مشتل لاستقطاب الجماهير ثم تصحيح تعاطيها مع كرة القدم كجسر لتقارب الشعوب وتعاضدها وتحويل المناسبات الكروية المحلية والقارية، إلى مناسبة لفضح الاستغلال وفضح الصهيونية، والامبريالية .

إن الهيمنة الثقافية للثقافة التحريرية، والثورية، بالمفهوم الكرامشي، هي صمام الأمان وهي المناعة الفكرية أمام التيارات الرأسمالية الجارفة إلى مستنقع الاستغلال. ويمكن لكرة القدم ورياضيات أخرى إن هي وظفت بشكل صحي وسليم من طرف القوى التحررية، أن تلعب أدوار طلائعية في التثقيف والتنوير على غرار السينما والمسرح والموسيقى الهادفة والملتزمة...

إن اهتمام لوبيات المال والأعمال والإعلام بكرة القدم، ليس ترفا رياضيا ولا سذاجة غبية ولا مضيعة للوقت، بل هو مخطط مدروس ومحكم للتمكن من قلوب وعقول الناس وخاصة الفئات الشابة ثم توجيهها إلى قبلة الرأسمالية لعبادة الإله الواحد والوحيد لدينها القديم المتجدد «الرأسمال»!